



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة: العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: محاسبة وتدقيق

جباية العمليات المصرفية في الجزائر
دراسة حالة بنك البركة - وكالة الوادي -

تحت إشراف الأستاذ:

أ. د. عوادي مصطفى

إعداد الطلبة:

✓ احمد يومبعي

✓ عبد الحميد جيدرور

✓ محمد جورني

لجنة المناقشة		
رئيسا	رضا زهواني	اسم ولقب الأستاذ
مشرفا ومقررا	مصطفى عوادي	اسم ولقب الأستاذ
ممتحنا	سعد قديري	اسم ولقب الأستاذ

السنة الجامعية: 2023/2022



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة: العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: محاسبة وتدقيق

جباية العمليات المصرفية
دراسة حالة بنك البركة - وكالة الوادي -

تحت إشراف الأستاذ:

أ. د. عوادي مصطفى

إعداد الطلبة:

✓ احمد يومبعي

✓ عبد الحميد جيدور

✓ محمد جورني

لجنة المناقشة		
رئيسا	رضا زهواني	اسم ولقب الأستاذ
مشرفا ومقررا	مصطفى عوادي	اسم ولقب الأستاذ
ممتحنا	سعد قديري	اسم ولقب الأستاذ

السنة الجامعية: 2023/2022



الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب

الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك الله جل جلاله .

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة "سيدنا وحيبنا وشفيعنا

يوم القيامة محمد صلى الله عليه وسلم" , عليه أفضل الصلاة والتسليم .

إلى بسمة الحياة وسر الوجود , إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم

جراحي إلى الغالية أمي الحبيبة

إلى الوالد الكريم الذي بذل الغالي والنفيس , لأجل أن أتم مشواري التعليمي ,

وانتظر بشوق ولهفة حتى يرى هذا العمل يشرف على ختامه

فلولاهما لما وصلت إلى ما أنا عليه أرجو من الله أن يبارك لهم في أعمارهم ويرزقهم الكثير

الطيب .

والى جميع الأقارب الأحياء منهم ولأموات وأصدقاء والأحباب الذين تذكرناهم والذين

نسیناهم

احمد *** عبد الحميد *** محمد

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانه

الحمد لله الذي تتم بنعمه الصالحات والصلاة والسلام على خير الأنام

سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام

نشكر الله بكل خضوع وعبودية على ما من علينا من خير وبفضل الله تم هذا العمل ثمرة

جهدنا .

بداية نتقدم بشكرنا لله سبحانه وتعالى الذي منحنا القوة والصبر في انجاز هذا العمل المتواضع،

كما نتقدم بالشكر الجزيل بكل صدق وإخلاص إلى الأستاذ المشرف

أ. د. "مصطفى عوادي" على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى توجيهاته

السديدة ومساعدته لنا والمجهودات التي قدمها لنا طيلة فترة انجاز هذه المذكرة.

جرت العادة أن يكون وراء كل إعداد وبحث أشخاص منهم من يساهم بالنصح والبعض

بالتوجيه ومن باب الجميل أن نتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى:

الأستاذ "د. سعد قديري" والأستاذة كيدار أسماء اللذين مدى لنا يد المساعدة كما لا يفوتنا

أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد .

الملخص:

تهدف جباية العمليات المصرفية في القطاع البنكي من خلال دراسة اشكالية مهمة تبحث حول العلاقات التي تربط الادارة الجبائية بالبنوك الجزائرية وكيف يتم ادارة العمليات الجبائية في البنوك التجارية الجزائرية وهذا لطبيعة نشاط البنوك واهمية المداخل الجبائية من هذه الانشطة ولتحقيق اهداف الدراسة قمنا بإجراء دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري من خلال التطرق لأهم العمليات الجبائية كما ان إدارة العمليات الجبائية في المؤسسات البنكية لا تختلف عن باقي المؤسسات إلا ان البنوك تتميز فيها بعض عمليات الاخضاع للضرائب والرسوم خاصة التي ترتبط بطبيعة نشاطها المتميز عن باقي القطاعات الاخرى .

ولابد للبنوك الحذر من مخاطر الجبائية التي قد تمس البنك نتيجة للتأخر أي ان يجب عليها احترام الإجراءات التنظيمية و التصريحات بشكل دقيق الذي يساهم من الحد من المخاطر الجبائية و تحمل تكاليف إضافية التي تؤثر على البنك من ناحية مالية.

الكلمات المفتاحية: البنوك, الجباية المصرفية, التصريحات الجبائية, الادارة الجبائية, الضرائب والرسوم

Summary

The collection of banking operations in the banking sector aims through an important problematic study that looks at the relationships that link the fiscal administration with Algerian banks and how fiscal operations are managed in Algerian commercial banks. This is due to the nature of the banks' activity and the importance of fiscal revenues from these activities. Al-Jazaery, through addressing the most important tax operations, and the management of tax operations in banking institutions" does not differ from the rest of the institutions", except" that" banks are distinguished by some operations subject to taxes and fees, especially those related to the nature of their distinguished activity from other sectors Banks must be careful of the tax risks that may affect the bank as a result of the delay, that is, they must respect the regulatory procedures and statements accurately, which contributes to reducing tax risks and bearing additional costs that affect the bank from a financial point of view

Keywords: banks, banking collection, declarations, tax administration, taxes and fees

الفـهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	الإهداء
II	الشكر والتقدير
III	الملخص
IV	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
أ-هـ	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الإطار النظري لجباية العمليات المصرفية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للجباية في الجزائر
3	المطلب الأول: مفهوم النظام الجبائي في الجزائر وتطوره
9	المطلب الثاني: ماهية الضرائب والرسوم
21	المبحث الثاني: جباية البنوك والمؤسسات المصرفية في الجزائر
21	المطلب الأول: ماهية العمليات البنكية
24	المطلب الثاني: الضرائب المباشرة في القطاع البنكي الجزائري
34	المطلب الثالث: الضرائب غير المباشرة في القطاع البنكي الجزائري
37	المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة
37	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
38	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
39	المطلب الثالث: أوجه التشابه و الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة و القيمة المضافة
40	خلاصة الفصل.
	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لجباية العمليات المصرفية
42	تمهيد
43	المبحث الأول: أساسيات حول بنك البركة فرع وكالة الوادي
43	المطلب الأول: ماهية بنك البركة الاسلامي الجزائري
45	المطلب الثاني: عموميات حول بنك البركة لوكالة الوادي
49	المبحث الثاني: إدارة العمليات الجبائية في بنك البركة وكالة الوادي
49	المطلب الأول: الضريبة على ارباح الشركات
52	المطلب الثاني: الضريبة على الدخل الاجمالي
58	المطلب الثالث: الرسم على النشاط المهني

60	المطلب الرابع: الرسم على القيمة المضافة في البنك
63	المبحث الثالث: نظرة حول اهم الاجراءات الضريبية المقدمة من طرف البنك
63	المطلب الأول: التصريحات الضريبية
65	المطلب الثاني: التصريح السنوي لضريبة الدخل الاجمالي صنف المرتبات والاجور
66	المطلب الثالث: التصريح السنوي لضريبة على ارباح الشركات
67	المطلب الرابع: التصريح السنوي للرسم على النشاط المهني
68	خلاصة الفصل.
70	الخاتمة
74	قائمة المراجع
77	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
16	مزاياء وعيوب الضرائب المباشرة	01-01
17	مزاياء وعيوب الضرائب غير مباشرة	02-01
20	اوجه التشابه و الاختلاف بين الضرائب و الرسوم	03-01
29	معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي	04-01
33	معدلات الرسم العقاري ووعاءه	05-01
50	أرباح بنك البركة في السنوات 2017.2018.2019	01-02
54	المسافات و المبالغ الخاصة بتعويض النقل	02-02
56	معدلات الضريبة حسب شرائح الدخل الشهري	03-02
56	حساب الاقتطاع الشهري	04-02
62	كيفية حساب الرسم على القيمة المضافة في البنوك	05-02
63	التصريح بالوجود	06-02
64	التصريح الشهري	07-02
65	التصريح السنوي بالمرتبات والاجور	08-02
66	التصريح السنوي للضريبة على ارباح الشركات	09-02
67	التصريح السنوي بالرسم على النشاط المهني	10-02

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
45	الاطراف المؤسسة لبنك البركة الجزائر	01-02
48	الهيكل التنظيمي المعتمد لبنك البركة وكالة الوادي	02-02

مقدمة عامة

توطئة

ترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، وبالتالي فهي تعكس كافة الجوانب والأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

وتعتبر الجباية من أهم الموارد الرئيسية لتوفير الإيرادات العامة، وبالتالي فهي عنصرا اقتصاديا هاما يعكس الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي لتطور الدولة، ولكونها أيضا أداة تداخلية لها آثار معتمدة على المستوى الجزئي والكلّي وترتبط بفرض الضرائب والرسوم المختلفة والتي تمكن الدولة من تغطية نفقاتها العامة.

ومن هذا المنطلق نجد أن الضرائب أحد أهم العناصر المكونة للجباية التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها، كما تعتبر وسيلة مالية تستخدمها السلطات العامة لتحقيق أغراضها ومعالجة نفقاتها، كما تلعب الضرائب دورا مهما في تمويل النفقات الحكومية وتقديم الخدمات العامة للمجتمع، فهي تساعد على توفير الإنفاق الضروري للحكومة في المجالات مثل التعليم والصحة والأمن... الخ، وتحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار من خلال إنفاق الحكومة في مشاريع البنية التحتية.

ولم تعد الضرائب تخص القطاعات الصناعية فقط، بل أصبحت تفرض على كل القطاعات حتى المالية والبنكية.

ومنه نجد أن البنوك التجارية تشكل مصدرا مهما من مصادر تمويل الخزينة العامة لكونها تتميز عن باقي المؤسسات بنشاطاتها المختلفة فهي تجمع بين الأعمال المصرفية والاستثمارية، مما يجعلها موردا هاما للخزينة الضريبية من خلال إخضاعها لجملة من الضرائب والرسوم، وعلى البنوك الالتزام بالقوانين الجبائية المفروضة من قبل مصالح الضرائب حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ضرائب ورسوم في الآجال المستحقة.

من خلال ما سبق تمت صياغة إشكالية الدراسة التالية

الإشكالية:

كيف تتم إدارة العمليات الجبائية في البنوك ؟

وللإجابة على الإشكالية أعلاه يمكننا صياغة التساؤلات فرعية التالية:

- كيف يتم دفع الضرائب والرسوم المطبقة على البنوك ؟
- ما هي الأسس الجبائية المطبقة على البنوك و هل تختلف عن المؤسسات الأخرى ؟
- ما هي العمليات الجبائية التي تتم في بنك البركة الجزائر وكيف تتم معالجتها ؟

الفرضيات:

- يتم دفع الضرائب والرسوم المطبقة على البنوك التجارية كل سنة لمصلحة الضرائب.
- تخضع البنوك التجارية لمختلف الضرائب والرسوم كالضرائب على رقم الأعمال والضرائب على النتيجة أي كباقي المؤسسات إلا أن ما يميز النشاط البنكي من عمليات يجعله خاضع لضرائب أخرى كضرائب على الفوائد و الودائع,
- تتم في بنك البركة الجزائر العمليات الجبائية على مختلف المداخل المحقق من طرف البنك أو من طرف عملائه, ويتم معالجتها على مستويين أولهما قاعدي على مستوى الوكالات والثاني مركزي على مستوى المديرية العامة للبنك.

مبررات اختيار الموضوع:

- طبيعة التخصص الدراسي
- قلة الدراسات حول العمليات الجبائية في البنوك التجارية
- التعرف على واقع التسيير الجبائي في البنوك

أهداف الدراسة:

- تحديد أهم الضرائب و الرسوم المطبقة في البنوك التجارية
- التعرف على كيفية دفع بنك البركة وكالة الوادي لمختلف الضرائب و الرسوم
- تقديم إضافة علمية عن تسيير العمليات الجبائية في البنوك الجزائرية بما يتوافق من أهدافها

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الموضوع محل الدراسة في بعض النقاط التي حاولنا من خلالها إبراز أهمية العمليات الجبائية المطبقة في البنوك التجارية وأهم الضرائب والرسوم التي تطبق على البنوك التجارية وكيف تتم دفع هذه الضرائب والرسوم لمصلحة الضرائب.

الإطار الزمني والمكاني:

- الإطار الزمني: ستقوم هذه الدراسة بالتطرق الى أهم أنواع الضرائب والرسوم التي تفرض على البنوك الجزائرية 2023.

- الإطار المكاني: للتعرف على مختلف الضرائب و الرسوم التي تلتزم بها البنوك التجارية و أهم الاجراءات التصريحية المفروضة عليها, تمكنا من إجراء فترة تربص بينك البركة وكالة الوادي

المنهج المتبع في الدراسة:

بغية الإجابة على إشكالية البحث وإثبات مدى صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الانسب لدراسة كما سيتم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة من خلال إسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني بينك البركة وكالة الوادي

الأدوات المستعملة في الدراسة:

"إن عملية اختيار أدوات الدراسة التي تسمح بجمع المعلومات والبيانات عن الموضوع البحث تحكمها طبيعة الموضوع و المناهج المتبعة حيث أن موضوع جباية العمليات المصرفية يتطلب دراسة ميدانية وذلك باستخدام مجموعة من الادوات التي نراها مناسبة لجمع البيانات ومن أهم الأدوات نذكر:"

- الملاحظة: خلال الزيارات الأولى لبنك البركة تمكنا من معرفة النظام الداخلي وكيفية تسيير العمل من طرف الموظفين اتجاه الزبائن وبعض المسؤولين وعلاقاتهم بالمرؤوسين.
- المقابلة: وهي أهم الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة ويتم فيها التبادل اللفظي وطرح الاسئلة المتعلقة بالدراسة.

صعوبات البحث:

- عدم وجود مصلحة محاسبة في بنك البركة وكالة الوادي لجمع المعلومات كافية .
- قلة المعلومات والوثائق المقدمة من طرف بنك البركة وكالة الوادي .

هيكل البحث:

لإنجاز أي بحث ونجاحه لابد من وضع خطة واضحة يتم فيها تنظيم هذا العمل, وفي موضوعنا هذا سوف نقسه الى فصلين احدهما نظري والاخر تطبيقي
حيث تناولنا في الفصل النظري الجوانب النظرية لمفهوم النظام الجبائي في الجزائر وتطوره وماهية الضرائب والرسوم و ماهية العمليات البنكية والضرائب المباشرة والغير مباشرة في القطاع البنكي

المقدمة العامة

وفي الفصل التطبيقي من خلاله سنقوم بإجراء دراسة ميدانية لبنك البركة وكالة الوادي حيث سنتطرق الى التعريف بالبنك و أهم التطورات التي عرفها و كيفية معالجة الضرائب و الرسوم المطبق عليه واهم التصاريحات الجبائية المقدمة.

الفصل الأول

الإطار النظري لجباية العمليات

المصرفية

تمهيد:

تعتبر الضرائب أهم العناصر المكونة للجباية، وتعتبر وسيلة مالية تعتمد عليها الدولة من أجل تسديد مختلف نفقاتها لتحقيق أغراضها، حيث لم تعد الضرائب تختص بالقطاعات الإنتاجية فقط، بل أصبحت تفرض على كل القطاعات حتى المالية والبنكية منها.

وعليه تقوم البنوك باعتبارها مؤسسات خدمية بتحقيق وتقديم خدمات متنوعة للأفراد والمؤسسات على السواء بطريقة تجعلها تلبي مختلف رغبات واحتياجات عملائها هذا بمقابل تحقيقها للعوائد المختلف حيث أن الخدمات المصرفية تتمثل في نتاج للوظائف الأساسية للبنوك والمتمثلة في عمليات الإقراض وحفظ الودائع وتدخلات البنك في النشاط الاقتصادي وعمليات الاستثمار وغيرها من الخدمات المالية وبالتالي فهي تتسم بالتنوع. من خلال ما سبق ولتوسع بشيء من القليل في الموضوع، تم تقسيم "هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث متكاملة متمثلة في ما يلي":

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للجباية في الجزائر.

المبحث الثاني: جباية البنوك والمؤسسات المصرفية في الجزائر.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للجباية في الجزائر

تعتبر الضريبة من أقدم وأهم المصادر المالية للدولة، حيث أن المصادر الجبائية تعتبر من أهم إيراداتها ناهيك عن أن الضرائب تعتبر أداة هامة من أدوات السياسة المالية والتي أثبتت فعاليتها في التأثير المباشر في اقتصاد الدولة حيث تتم عملية جباية الضرائب بين الأعوان الاقتصاديون أو في المداخل التي تحققها الأفراد والمؤسسات، وعليه تحرص البنوك وغيرها من المؤسسات الاقتصادية على الالتزام بأداء متطلباتها الجبائية عند مواعيد استحقاقها، لضمان استمرارية نشاطها دون عقوبات جبائية تمس سمعة البنك أو تؤثر على مردوديته المالية.

وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الثاني: مفهوم النظام الجبائي في الجزائر وتطوره

تم تقسيم هذا المطلب إلى عرض ماهية النظام الجبائي، وعرض أهم مراحل تطوره.

الفرع الأول: ماهية النظام الجبائي

يعتبر النظام الجبائي مجموع القواعد الفنية والقانونية والفنية والتي تتمثل في قواعد العدالة واليقين والملائمة في الدفع، والاقتصاد في تحصيل الضريبة.

أولاً: تعريف النظام الجبائي

"النظام الجبائي هو مجموعة التشريعات أو السياسات والأجهزة التي تنظم التي تنظم وتخطط وتدبر وتنفيذ عمليات تعبئة وجباية الاستقطاعات المالية التي يؤديها الأفراد الطبيعيون والمعنويون للدولة بصورة جدية ونهائية مقابل خاص ومباشر"¹.

ثانياً: الخصائص النظام الضريبي

يجب أن يتوفر في النظام الضريبي الخصائص التالية²:

1. القدرة على تحقيق الأهداف ومختلف المكونات المساعدة على تحقيق هذه الأهداف، علماً أن الأهداف تختلف باختلاف نوع النظام الاقتصادي المنتهج، ويختلف بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة؛
2. أن يراعي قدرة المكلفين على الدفع، وعدم الإكثار من فرضها ومراعاة الحالات الشخصية للأفراد المكلفين بالضريبة وان لا يثقل عليهم بعبء الضريبة وبأسعارها المرتفعة ؛
3. أن ينتصف النظام الضريبي بالعدالة بأن يخضع جميع أفراد المجتمع للضريبة؛

¹ جراح أحمد، النظام الضريبي الجزائري: تقييم الأداء والتحديات للمرحلة المقبلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 09.

² رحمة ناتي: النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي: دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة الجزائر، 2013-2014، ص: 07.

4. توضيح النظام الضريبي واستيعاب خصائصه وتسهيل فهمه للموظفين الجدد وتقليل استخدام الثغرات المختلفة في النظام الضريبي للتهرب من الضرائب ؛
5. مرن وقادر وخاضع لفرض ضرائب على نشاط جديد أو إعفاء نشاط آخر وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة لفترة معينة ، ولكن هذه التغييرات لا تؤثر على جوهر النظام الضريبي ، لذلك يظل أساسه سارياً؛
6. تقوية العلاقات بين دافعي الضرائب والمرأة الحزينة ، وتقليل التوتر والخلاف بينهم سعياً وراء الصالح العام.

الفرع الثاني: تطور النظام الجبائي في الجزائر

النظام الجبائي في الجزائر هو نظام مستمد من النظام الفرنسي، إذ تبنته الجزائر منذ حصولها على الاستقلال هذا النظام لم يوفر موارد مالية تضمن الإستقرار الكافي، كما لا يسمح بالمساواة بين المكلفين إذا توجب على الدولة الجزائرية بالإسراع نحو تعديل هذا النظام بما يتوافق مع البيئة الاقتصادية المحلية والدولية ويسمح لها بتحقيق التنمية الاقتصادية.

إذ تمثلت مراحل تطوير النظام الجبائي في ما يلي:

أولاً: النظام الجبائي خلال المرحلة الاستعمارية

تمثل هذه الفترة من أبرز المراحل التي توضح آثار التشريعات المختلفة على هيكلية النظام الضريبي للجزائر والذي اعتمد بغية تحقيق أهداف ومصالح المستعمر الفرنسي، وإذا تم استغلال النظام الجبائي كأداة حرب، ووسيلة تهجير ونزع ملكية الجزائريين ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى:

1. النظام الجبائي من 1830 - 1900

لم يقيم الفرنسيون بمقاطعة النظام الضريبي الذي خلفه الحكم التركي، بل العكس استمروا في تطبيقه في بداية الغزو الفرنسي ومن أهم الضرائب التي استمر العمل بها نذكر¹:

- الضريبة المتقطعة عينا على الحبوب؛
 - رسوم الأسواق ومداخل بوابات المدن؛
 - رسوم الذبح على كل رأس من الماشية؛
 - الرسم على زيت الزيتون.
- إلى جانب هذه الضرائب والرسوم أدخل المشرع الفرنسي أنواع جديدة من الضرائب والرسوم من أهمها:
- حقوق التسجيل؛

¹ محفوظ برحمان: الضريبة العقارية في القانون الجزائري: دراسة مقارنة، الطبعة 01، دار الجامعة الجديدة، الجزائر 2009، ص: 40-41.

- رسم الصيد والملاحة؛

- الرسم على تراخيص المرور وجوازات السفر.

وعليه فإنه خلال الغزو الفرنسي للجزائر لم يستطع مسئولو الاستعمار أن يضعوا نظاما ضريبيا جديدا للجزائر بل بقيت الأوضاع الضريبية على ما هي عليه، واستمر الأفراد في تسليم جزء من أملاكهم في شكل مالي أو عيني وهذا لتسديد الزكاة كل سنة، والجدير بالذكر أن هذه الجبايات غالبا كان يستولي عليها المعمرين لصالحهم بغرض دمجها في ميزانية الدولة¹.

2. النظام الجبائي خلال الفترة ما بين 1900-1962

في هذه الفترة تم تقسيم البلاد جبائيا حيث أبقيت على النظام الجبائي الموروث عن الأتراك في الجنوب، مع تغير النظام الجبائي في الشمال حيث صدر في 1918/11/30 مرسوم إلغاء الضرائب الإسلامية في الشمال وإحلال الضرائب الفرنسية والاحتفاظ بالضرائب التركية في الجنوب إلى غاية 1947 حيث تم تعميم الضرائب الفرنسية، وقد كانت أهم الاقتطاعات الجبائية تتمثل فيما يلي²:

- الاقتطاعات على الأرباح غير التجارية 12%؛

- الاقتطاعات العقارية 12%؛

- الاقتطاعات على الأرباح الفلاحية 12%؛

- الاقتطاعات على الأجور 12%، وفي سنة 1936 تم تأسيس رسوم التسجيل.

وفي سنة 1949 حدثت مجموعة من الإصلاحات والتي ترتب عليها لم يؤدي إنشاء نظام ضريبي موحد في فرنسا إلى توسيع نطاق تطبيقه في الجزائر بسبب معارضة البرلمان الجزائري، ويختلف هذا النظام المستقبلي عن النظام الفرنسي بالعبء الثقيل للضرائب غير المباشرة التي يتحملها المستهلكون الجزائريون. 70٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية، بينما ضريبة الدخل المباشرة المطبقة هي 30٪³.

¹ شلغوم حنان: أثر الإصلاحات الضريبية في الزائر وإنعكاساتها على المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص: 09.

² عجلان العياشي: ترشيد الرقابة الجبائية على قطاع البنوك والمؤسسات المالية، الحكومة أعمالها ونتائجها: دراسة حالة الجزائر، مداخلة في الملتقى الأول حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر 20-21 أكتوبر 2009، ص: 28.

³ بوكرة كميلا: مطبوعة في مقياس جباية العمليات المصرفية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر 2018-2019، ص: 11.

وهو ما يبرز طبيعة الضغط الجبائي الكبير على الأهالي والفلاحين، وهذا لتدمير القدرة التكليفية للجزائريين واستغلال النظام الجبائي لصالح المعمرين.¹

ثانيا: النظام الجبائي بعد الاستقلال

حرصت الجزائر على ضمان استقلاليتها للخروج من ضائقتها المالية باعتمادها على الموارد المحلية لتمويل نفقاتها ودفع اقتصادها نحو تحقيق التنمية، ومن أبرز هذه الموارد نجد الضرائب بشتى أصنافها كأنسب مورد مالي باعتبارها أداة تدخل اجتماعية واقتصادية، وقد علمت الجزائر على تطوير نظامها الضريبي منذ استقلالها وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

1. النظام الجبائي الجزائري خلال الفترة ما بين 1962-1975

بعد استقلال الجزائر، عمدت السلطات العمومية للدولة الجزائرية على الإبقاء وتمديد العمل بمختلف النصوص التشريعية والتنظيمية التي كانت سارية في عهد الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وهذا باستثناء تلك التي تتناقض مع سيادة الدولة الجزائرية.

"وقد تجسد تمديد العمل بهذه النصوص من خلال إصدار القانون من خلال رقم 62-157 المؤرخ في 12 ديسمبر 1962. والمتضمن تمديد العمل إلى غاية تاريخ لاحق بالتشريع المعمول به إلى غاية 31 ديسمبر 1962 كان التشريع الجبائي المطبق خلال هذه المرحلة، يتشكل أساس فيما يتعلق بالضرائب المباشرة من الضرائب النوعية التي تمس القطاعات والمداخيل الخاصة"².

وعليه يمكننا أن نعتبر هذه الفترة هي فترة استمرار نفس الآليات الجبائية الموروثة عن الإدارة الفرنسية، رغم سقوط كل الأحكام الفرنسية وهذا راجع للوضعية الاجتماعية والإدارية الصعبة وعدم وجود كفاءات فنية متخصصة في المجال الجبائي، وفي سنة 1969 ظهرت أول لجنة مكلفة بالتشريع الجبائي، حيث تم دمج الأرباح الفلاحي في ضريبة واحدة هي الضريبة الجزافية والمطبقة على قطاع التسيير الذاتي ثم تم توسيع مجالها للقطاع الخاص مع صدور قانون المالية لسنة 1972 مع إلغاء الرسوم العقارية لتخفيف العبء الضريبي على الفلاحين. ومنه فمن أهم مميزات هذه الفترة أن النظام الجبائي الجزائري نظام موروث عن النظام الفرنسي إضافة إلى ارتفاع معدلات الضرائب نتيجة للحاجة للتمويل.³

¹ عجلان العياشي: ترشيد الرقابة الجبائية على قطاع البنوك والمؤسسات المالية، الحكومة أعمالها ونتائجها: دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

² الوزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، ص7.

³ عجلان العياشي، مرجع سابق، ص84.

2. النظام الجبائي الجزائري خلال الفترة ما بين 1976 – 1989

ظهر التشريع الجبائي الجزائري، معنى الكلمة لأول مرة عند صدور وسريان القوانين الجبائية الأولى في سنة 1976، حيث كان هذا التشريع يعبر عن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وبما أن النظام الذي كان مطبقا خلال هذه الفترة اشتراكيا يمنع تكديس الثروات في أيدي أشخاص معدودين فلقد ظهرت بعض الضرائب ذات الطبع الحيزي تطبق على المداخل الأكثر ارتفاعا، وهنا يمكننا الإشارة إلى الرسم المفروض على الأجور العالية أو المرتفعة الذي كان يطبق بنسبة 100% على قسط الدخل الذي يتجاوز مبلغ 2500 دج شهريا.¹

ولكن عدم نجاح الثورة الزراعية لم يكن في صالح الميزانية العامة، فتم إخضاع المداخل الفلاحية للضريبة الوحيدة الإجمالية ابتداء من صدور قانون المالية وفقا للمادة 22 من القانون المالية لسنة 1986 حيث تطبق على المداخل المحققة من الأنشطة الفلاحية وذلك بمعدل 4%.

يتضمن التشريع الجبائي المتعلق بالرسوم على رقم الأعمال ثلاثة أصناف كبرى من الرسوم:

❖ **الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS):** يفرض على تأدية الخدمات المتعلقة بالإيجارات والأعمال الاستهلاكية وأعمال الأبحاث والدراسات... الخ، وتحتوي على 08 معدلات تتراوح نسبتها ما بين 02% و 30%.²

❖ **الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP):** يفترض على عمليات البيع والإنتاج التي تمارسها المؤسسة وفق 10 معدلات تتراوح ما بين 07% و 80% مصنفة حسب طبيعة السلعة.³

❖ **الرسوم الوحيدة الخاصة:** والتي تنفرع إلى صنفين وهما الريوع العمرية والرسم البلدي على العروض.⁴

3. النظام الجبائي الجزائري خلال الفترة ما بين 1990 – 2001

¹ بكرة كميلى: مطبوعة في مقياس جباية العمليات المصرفية والمالية، مرجع سابق، ص: 15.

² قاشي يوسف: فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية: دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري مذكرة ماجستير تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص: 142.

³ نفس المرجع، ص 142.

⁴ الوزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، ص 81.

عرفت هذه المرحلة تحولا جذريا في بنية النظام الجبائي الجزائري، نتيجة للإصلاح الضريبي لسنة 1991 وهذا بسبب التحول من نظام التخطيط وتدخل الدولة إلى نظام اقتصاد السوق، وأهم ما شهدته هذه الفترة الإصلاح الضريبي للجباية العادية: الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة.

4. النظام الجبائي الجزائري خلال الفترة 2002-2012

عرفت هذه المرحلة عصرة الإدارة الجبائية من خلال ما يلي¹:

1.4. إستقلالية متنامية للتسيير

اختارت الإدارة الجبائية نظام اللامركزية والتحسيس بالمسؤولية من خلال تفويض سلطات القرار إلى أصحاب الرتب الذين لهم احتكاك وعلى إطلاع بطلبات الجمهور والحقائق، هذا التقرب يضمن السرعة والإصرار في اتخاذ القرارات من خلال تكيفها مع السياق المحلي.

2.4. إعادة تنظيم المصالح

مرافقة للإصلاحات الجبائية، بدأت الإدارة الجبائية بإعادة الهيكلة بكثرة للهدف إلى أساليب التسيير، وقد شملت عمليات إعادة الهيكلة هذه الورشات التنظيمية التالية:

❖ **عملية إدماج المصالح العملية:** استند التنظيم الذي تلاه على المهام الموكلة إلى إدارة الضرائب (الوعاء

والتدقيق، النزاعات...) والمعدة في إطار تعدد الاختصاصات ولا مركزية التسيير؛

❖ **تنظيم مصالح تبعا لمعيار الملف الوحيد:** من أجل تحسين التكيف في خصائص المادة الضريبية وتحكم أكبر في

الوعاء الضريبي، خاصة عند الالتزام بعملية فتح أبواب الإدارة لمستعمليها ووضع مخطط للتسيير حسب الشكل القانوني؛

❖ **التنظيم الموجه:** تم إنشاء هيكل مكلف بالجباية الخاصة بالمؤسسات الكبرى DGE بموجب قانون 2022

وهذا في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية من الناحية التنظيمية والعملية وعلى نفس المنوال أي

من أجل تبسيط التواصل مع المكلفين بالضريبة، تم فتح 07 مركز للضرائب لتوفير مصلحة جبائية وحيدة

للمكلفين بالضريبة للمؤسسات المتوسطة.²

¹ الوزارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² أحمد وشان، بلعوز بن علي: الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة لحالة الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد: 09، العدد: 17، جامعة الشلف، الجزائر، 2017، ص 69.

❖ **تثمين الموارد البشرية:** من أجل تحقيق هذا الهدف تركزت الجهود على عصنة إدارة الموارد البشرية وكذا الكفاءات، وتحسين أدائهم حيث عملت على وضع سياسات تكوين يتم تعديلها على ضوء الاحتياجات الجديدة والتي تتمركز على ما يلي:

- التكوين الأساسي الإلزامي للموظفين الجدد؛
- التكوين المتواصل للمستخدمين الذين هم في الخدمة؛
- التكوين المتطور في إطار التعاون الدولي.

❖ **المنظومة المعلوماتية:** وذلك من خلال العمل على فهم المادة الجبائية والذي يعتمد على إنشاء نظام معلوماتي يتمحور حول قاعدة بيانات وطنية يتم إثرائها بالمعلومات الداخلية والخارجية، ويسير النظام المعلوماتي الجديد موازاة مع الإستراتيجية التي وضعت لهذا الشأن من خلال تأسيس ترقيم للمكلفين بالضريبة يعتمد أساسا على رقم التعريف الجبائي المنشأة بموجب المادة 41 من قانون المالية لسنة 2006.

المطلب الثاني: ماهية الضرائب والرسوم

أصبح الضريبة والرسوم تشكل دورا هاما وحيويا وصارت محط إهتمام وعناية رجال السياسة والمالية والاقتصاد، فهي تمثل المصدر الأساسي لخزينة الدولة بمختلف الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، كما أنها تعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية تستخدمها في بلوغ أهدافها.

الفرع الأول: ماهية الضرائب

أولا: مفهوم الضريبة

تعرف الضريبة على أنها: اقتطاع مالي قائم على السلطة، نهائي، دون مقابل، محقق لفائدة جماعات إقليمية (دولة، دوائر، بلديات) ومؤسسات عمومية إقليمية.

وتعرف: مساهمة تأخذ صورة عينية أو نقدية، يجبر الأفراد على تقديمها للدولة بغض النظر عما إذا كانوا يستفيدون من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة وعن درجة استفادتهم من هذه الخدمات وهي تفرض عليهم تحقيقا لأغراض مالية، سياسية، اقتصادية واجتماعية¹.

¹ عبد الحميد عفيف: فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص 08.

الضريبة عبارة عن مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية فيها جبرا، ويتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي ودون مقابل وذلك وفق قانون محدد، ويكون الهدف من فرض الضريبة المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى الوصول إليها¹.

الضريبة اقتطاع مالي إجباري ونهائي دون مقابل وفقا لقواعد قانونية تقتضيه الدولة من أموال الأفراد حسب قدراتهم التكلفة من أجل تغطية أعباء الدولة والجماعات المحلية².

من خلال ما سبق يتضح أن الضريبة تفرضها الدولة أو من ينوب عنها، بصفة نهائية في شكلها النقدي دون أن يقابلها نفع خاص، كما أن الضريبة تفرض حسب القدرة التكلفة للمكلف بهدف استعمالها في تغطية النفقات العامة.

ثانيا: خصائص الضريبة

من المفاهيم السابقة للضريبة يمكن أن نستخلص عدة خصائص للضريبة، أهمها:

1. **الضريبة ذات طابع إجباري:** يقصد بها أن الضريبة بمجرد إقرارها من طرف السلطات المختصة فإن المكلف بها مجبر بأدائها، إن صفة الإجبار في الضريبة هي ذات صبغة قانونية، فالإجبار قانوني وليس معنوي يجد مصدره في القانون وليس في إرادة الأفراد³.
2. **الضريبة اقتطاع نهائي:** ويقصد بذلك أن "مبلغ الضريبة المستحق والمحصل من المكلف لا يتم إرجاعه له كما هو الحال بالنسبة للقروض العامة".
3. **الضريبة تدفع دون مقابل:** حيث تدفع الضريبة من طرف المكلف دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه للضريبة⁴.
4. **الضريبة ذات شكل نقدي:** قديما كانت الضريبة تحصل في شكل عيني أو في صورة تقديم خدمات وهذا نتيجة للظروف الاقتصادية التي كانت موجودة آنذاك، ولكن نظرا لعدم التزام الضريبة العينية لقاعدة العدالة وظهور النقود كأداة للتعامل فكان لا بد أن تجنى الضريبة بصورة نقدية.

¹ خلاصي رضا، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

² حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات، جامعة الجزائر، 2005، ص: 09.

³ قاشي يوسف، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، ص: 04.

⁴ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 120.

5. الضريبة تفرض من قبل جهة مخولة (الدولة): إن الجهة المخولة باثبات الضريبة هي الدولة أو إحدى الجهات الرسمية فالضريبة لا تعرض ولا تعادل ولا تلقى ولا تحصل إلا بموجب نص قانوني أي أن لا ضريبة إلا بالقانون وفي الدول التي تتمتع بالحياة البرلمانية فانه لا يتم فرض الضريبة بشكلها النهائي إلا بموافقة البرلمان عليها.¹
6. الضريبة موجهة لتغطية النفقات العامة: تعتبر هذه الخاصية من البديهيات باعتبار أن الغرض الأساسي من وراء دفع الضريبة هو تغطية النفقات العامة وهذا ما يعني انه لا يجوز توجيه حصيلة الضرائب لتغطية شيء معين بذاته.²

ثالثا: أهداف وقواعد فرض الضريبة

1. أهداف الضريبة

"يخدم فرض الضرائب على الافراد اهدافا معينة اهمها التمويل لانه مصدر مهم للارادات العامة العامة بالإضافة إلى الأغراض الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى وقد تطورت هذه الأغراض بتطور دور الدولة، ففي ظل المالية التقليدية، عندما كانت تسود فكرة الدولة الحارسة كان الغرض من الضريبة ماليا بحتا، أي تحقيق إيرادات للدولة تستطيع أن تواجه بها نفقاتها المحدودة من أجل تسيير المرافق العامة، فدور الضريبة كان محايدا كدور الدولة في ذلك الوقت".³

إذن الضريبة تحقق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، رغم أن الضريبة كان الغرض منها هو الإنفاق لتحقيق منافع عامة، إلا أن لها أهداف أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية يمكن شرحها كما يلي:⁴

❖ **الأهداف الاجتماعية:** التكافل الاجتماعي يتحقق من خلال إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء، كما تهدف الى تشجيع الأنشطة الاجتماعية من خلال تقديم إعفاءات ضريبية على الهيئات التي تقدم خدمات اجتماعية؛

❖ **الأهداف الاقتصادية:** ومن الأهداف الاقتصادية تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمار، وتشجيع الاستثمار في منتجات معينة كما يمكنها من تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تخفيض الضرائب في فترات الكساد ورفعها في فترات الرواج؛

¹ حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

² نفس المرجع، ص: 12.

³ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

⁴ محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، مرجع سبق ذكره ، ص: 07.

❖ **الأهداف السياسية:** "كما في فرض الضرائب الجمركية التي تمكن من تنظيم العلاقات بين الدول وذلك من خلال تخفيضها بين بعض الدول وزيادتها بين البعض الآخر"؛

❖ **الأهداف المالية:** "هو أحد الأهداف الرئيسية لأي ضريبة فتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية لخزينة الدولة أهم غايات سلطات الدولة".¹

2. قواعد الضريبة (مبادئ الضريبة)

يقصد بها تلك المبادئ والأسس التي يتعين على الدولة مراعاتها عند وضع التنظيم الفني للضريبة وتهدف هذه القواعد إلى تحقيق فائدة مزدوجة إذ تحقق مصلحة المكلف ومصلحة الدولة من جهة أخرى وتتلخص هذه القواعد فيما يلي:²

❖ **قاعدة اليقين:** يقصد بهذه القاعدة أن تكون الضريبة واضحة المعالم، محدودة بشكل واضح خالية من الغموض والإبهام من ذلك وضع المكلف في صورة تمكنه من أن يكون متيقنا من سعر الضريبة وموعد الوفاء بها وطريقة دفعها ... الخ، وعلى سبيل المثال المفكر في بريطانيا العظمى 1990، التي تم تأسيسها كإجراء ضريبي محلي من طرف الحكومة المحافظين "ارغيت تاتشر" واجهتها معارضة شديدة مع النتائج الفادحة لأن تخصيصها ومزاياها كانت مبهمة وغير مؤكدة بالتالي وصفت بعدم عدالتها.

❖ **قاعدة الاقتصاد:** أي أن تكون نفقات تحصيل الضريبة أقل بكثير من مقدار الحصيلة نفسها وذلك يكون لمصلحة الطرفين (الدولة والمكلف)، حيث تحصل الدولة على أكبر قدر من الحصيلة وتقتطع أقل قدر ممكن من أموال المكلف.³

❖ **قاعدة الملائمة:** أي أن يتلاءم النظام الضريبي مع ظروف المكلفين الشخصية والاجتماعية، كما في ملائمة توقيت بفية تحصيلها مع ظروف المكلفين بما يمكنهم من سهولة دفع الضريبة، فيكون ميعاد تحصيلها في وقت تحقق الدخل أو الربح أو الراتب وبالتالي يكون المكلف أكثر قدرة على دفعها، ويتم فهم درجة الوعي عند المكلفين ففي المجتمعات الأكثر وعيا بأهميتها يتم التعامل مع الإقرارات الضريبية المقدمة منهم، في حين في المجتمعات الأقل وعيا يكون التقدير التقديري، كما يجب أن يتصف النظام الضريبي بالمرونة مع الظروف الاقتصادية فتزيد الضريبة في ظروف الرواج وتنخفض في ظروف الكساد.⁴

¹ خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص: 152.

² حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

³ محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص: 72.

⁴ نفس المرجع، ص 73.

❖ قاعدة العدالة: تعد هذه القاعدة من أهم سمات النظام الضريبي الجيد وهي حسب "ادم سميث" أن يساهم كل رعايا المجتمع في تحمل نفقات الدول ولكن حسب قدرته، أي أن تكون مساهماتهم متناسبة مع دخلهم، والعدالة هي أن يخضع جميع المواطنين الخاضعين لسيادة الدولة أو التابعين لها سياسيا أو اقتصاديا إلى الضريبة وقدما كان يحدد سعر الضريبة نسبيا أي أن تكون النسبة المقتطعة من الدخل واحدة سواء على أصحاب الدخل المرتفعة أو الدخل المتدنية والتي تكون أكثر تحملا لعبء الضريبة، ولكن حديثا اتجه علماء المالية إلى الأخذ بفكرة الضريبة التصاعدية والتي تتم بفرض نسب تتغير مع تغير الوعاء أي إذا كان الدخل منخفض بطبيعة الحال تكون الضريبة منخفضة والعكس صحيح.

رابعاً: التنظيم الفني للضريبة

بعد أن يتم تحديد وعاء الضريبة تأتي عملية تحديد سعر الضريبة وفي مرحلة أخيرة تحصيل هذه الضريبة.

1. تحديد سعر الضريبة

بعد أن يتم تحديد وعاء الضريبة فلا بد من القيام بتحديد المقدار الذي سوف يأخذ من هذا الوعاء في شكل ضرائب، ونعني بسعر الضريبة المعدل أو النسبة التي تقتطع من الوعاء في الشكل ضرائب، وبالنظر إلى التطور التاريخي الذي مر به مفهوم سعر الضريبة فإنه يتاح أمام السلطات الضريبية إتباع إحدى الطريقتين التي سوف نتناولها:

1.1. التحديد التوزيعي (الضريبة التوزيعية)

يقصد بالضريبة التوزيعية ذلك الضريبة التي لا يحدد المشروع معدلها في البداية، بل يقوم بتحديد الحصيلة الإجمالية منها، ثم بعد ذلك يقوم بتوزيع عبئها على المكلفين بما بمساعدة الأجهزة الإدارية في المناطق المختلفة، كل حسب مقدراته التكاليفية وحين ذلك يمكن معرفة معدل الضريبة لقد كانت الضرائب التوزيعية منتشرة بكثرة في القديم نظر لعدة اعتبارات أهمها عدم التوفر على إدارة ضريبة كفأه وفعالة لتقوم بدورها في جباية وتحصيل الضرائب، إلا أنها اليوم فقدت الكثير من أهميتها أمام التزايد المطلق لسريان الضريبة القياسية.¹

2.1. التحديد القياسي (الضريبة القياسية)

يقصد بالضريبة القياسية تلك الضريبة التي يحدد المشروع سعرها "معدلها" في البداية دون تحديد الحصيلة الإجمالية منها، ولكن عدم تحديد المقدار الكلي لا يمنع بطبيعة الحال من تقدير الحصيلة المنتظرة منها ذلك من خلال حصر المجتمع الضريبي والاعتماد على مؤشرات موضوعية في عملية الحصر، لقد اتجهت أغلب التشريعات

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2008، ص: 79.

الضريبة المعاصرة للأخذ هذه الطريقة اعتباراً على أن الضريبة التوزيعية تثير العديد من المشاكل حين التطبيق كما قد تؤدي إلى عدم العدالة بين المكلفين، ويمكن تقسيم الضرائب القياسية إلى نوعين هما:¹

❖ **الضريبة النسبية:** تعرف الضريبة النسبية بأنها هي التي يبقى سعرها ثابتاً رغم المادة الخاضعة للضريبة على سبيل المثال الضريبة على أرباح الشركات الذي يفرض بمعدل ثابت على الأرباح المحققة من قبل الشركات في نهاية السنة المالية، والعديد من المعدلات التناسبية في إطار الضريبة على الدخل الإجمالي الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة والضريبة الجزافية الوحيدة.²

❖ **الضريبة التصاعدية:** هي تلك الضريبة التي يزداد سعرها بازدياد المادة الخاضعة للضريبة ومثل ذلك الجدول الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي، ويمكن تقسيم الضريبة التصاعدية إلى ما يلي:

- **الضريبة التصاعدية الإجمالية أو بالطبقات:** تم تقسيم المكلفين وفق الضريبة التصاعدية الإجمالية إلى طبقات وفقاً للمداخل المحصل عليها من قبلهم، ومن ثم يتم تطبيق معدل واحد للضريبة لكل الدخل، وغالباً ما يرتفع معدل الضريبة مع الزيادة في الدخل.³

- **الضريبة التصاعدية بالشرائح:** يعتمد أسلوب الضريبة التصاعدية بالشرائح طريقة تقسيم الوعاء الخاضع للضريبة إلى أجزاء أو شرائح، لكل شريحة معدل خاص يرتفع بازدياد قيمة هذا الوعاء.

2. طرق تحصيل الضريبة

بعد أن يتم احتساب الضريبة المستحقة على المكلف تأتي مرحلة التحصيل والتي تعتبر آخر المراحل الهامة التي بموجبها يتم توريد مقدار الضريبة لخزينة الدولة وهناك عدة طرق يتم تحصيل الضريبة من المكلفين⁴

❖ التحصيل الودي للضريبة

هذه الطريقة هي الأصل في دفع قيمة الضريبة من المكلفين إلى صناديق الخزينة العامة، بحيث أنه في هذه الحالة يلتزم المكلف بدفع ما عليه من مبالغ مستحقة وفي هذه الحالة يتم تحصيل الضريبة وفق للعديد من طرق والتقنيات يمكن حصرها فيما يلي:⁵

¹ قاشي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

² عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المصارف بالإسكندرية القاهرة، بدون سنة النشر، ص: 183.

³ حمد طاقة، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة، الطبعة 04، عمان، 2007، ص - ص: 111 - 112.

⁴ محمد أبو النصر نصار ومحفوظ المشاعلة، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

⁵ قاشي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

- **التوريد المباشر:** بموجب هذه الطريقة يقوم المكلف بتسديد قيمة الضريبة المستحقة مباشرة إلى الإرادة الجبائية من واقع الإقرار الذي يقدمه عن دخله أو ثروته.
- **التوريد عن طريق الأقساط المقدمة:** يدفع المكلف بمقتضاها أقساطا دورية خلال السنة المالية طبقا لإقرار يقدمه عن دخله المتوقع أو حساب قيمة الضريبة المستحقة عن السنة السابقة، على أن تتم التسوية النهائية للضريبة بعدة ربطها، بحيث يسترد المكلف ما قد يزيد عن قيمة الضريبة المربوطة أو يدفع ما قد يقل عنها، وأن ميزة هذه الطريقة تمكن بتزويد الخزينة العامة بسيل متدفق من الإيرادات على مدار السنة.
- **الحجز عند المنبع:** في هذه الحالة يتم اقتطاع الضريبة عند منبعها، حيث يتم دفع الضريبة من طرف شخص آخر غير المكلف القانوني بها وتطبيق هذه الطريقة إذا توافرت العلاقة القانونية (دائنة، مديونية) بين المكلف القانوني والممول، مثل أن يقتطع صاحب العمل قيمة الضريبة من مرتبات وأجور عماله وموظفيه، أو أن تقتطع إدارة البنك قيمة الضريبة المستحقة على فوائد أموال زبائنها المودعة في حسابات البنك، إن هذه الطريقة من طرق التحصيل تنعدم فيها فرصة التهرب الضريبي طالما أنه لا مصلحة للممول في التهرب من دفعها، كما أن ذات الطريقة تخفض من نفقات التحصيل والجباية، إلا أنه ما يؤخذ عليها هو تولي مواطن غير مختص ومن خارج دائرة الإدارة الضريبية حساب قيمة الضريبة واستقطاعها قد يلحق الضرر بالمكلف والخزينة العامة نتيجة نقص الخبرة.¹

❖ التحصيل الجبري (الطريقة غير العادية)

تعتبر هذه الطريقة طريقة إستثنائية أي غير مباشرة تلجأ إليها إدارة الضرائب في حال لم تتحصل على الضريبة من قبل المكلفين حسب الطريقة العادة المذكورة سابقا.

أي عند استحالة إستقاء الإدارة الضريبية لدين الضريبة من مال المكلف تلجأ إلى الطريقة الثانية وهي طريقة التحصيل الجبري، وفي هذه الحالة فإن إدارة الضرائب تقوم بتحصيل دين الضريبة بقوة القانون وفي بعض الأحيان الاستعانة بالقوة العمومية وليس بإرادة المكلفين، هذه الطريقة لها العديد من الآليات والأنماط وتختلف من دولة إلى أخرى فقد تكون عن طريق الحجز على أموال المدين بالضريبة ويتم بيعها غي المزاد العلني من أجل استيفاء دين الضريبة وكل الحقوق العامة، وقد تصل إلى حد الإكراه الحبس لمدة معينة إذا كانت هناك طرق تدليسية ومخالفات خطيرة للقانون كما قد تتخذ شكل حرمان المكلف بالضريبة من استخراج بغض الوثائق الإدارية وممارسة بعض

¹ قاشي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

الأنشطة التجارية، كما تشير إلى أن قيمة الضريبة المستحقة تعد دينا إمتيازيا يجب استيفاء من أموال المدين بها عند إنتقال الملكية منه إلى أشخاص آخرين (حالة التركة مثلا).

خامسا: أنواع الضرائب

تنقسم الضرائب إلى عدة أنواع تختلف باختلاف وجهات النظر أم بالنسبة إلينا فاعتمدنا على التقسيم المتعارف عليه في وقتنا الحاضر وهو كالتالي:

1. الضرائب المباشرة

1.1. مفهومها

للضرائب المباشرة العديد من التعاريف نذكر منها فيما يلي:

- ❖ الضريبة المباشرة هي التي يكون موضوعها صنفا من أصناف الدخل.
- ❖ الضرائب المباشرة هي تلك التي تحسب على أساس معطيات مستقرة كالدخل ورأس المال، مما يسمح بتحصيلها على فترات منظمة، عموما مرة في السنة.

2.1. مزايا وعيوب الضرائب المباشرة

يمكن توضيح مزايا وعيوب الضرائب المباشرة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 01-01: يوضح مزايا وعيوب الضرائب المباشرة

مزايا الضرائب المباشرة	عيوب الضرائب المباشرة
- سهولة رفع سعرها لأنه بإمكاننا التحكم في سعرها من خلال اقتطاعنا لها من المنبع والمكلف لا يشعر بذلك؛	- تحصيل هذه الضريبة يتطلب جهازا إداريا واسعا، مما يزيد في أعباء تحصيلها؛
- استجابتها لفائدة الملائمة واعتبارات العدالة؛	- قد يردي بالمكلف إلى التملص من دفع الضريبة
- الثبات النسبي للحصيلة وانتظامها وعدم تأثرها بالتغيرات في حدود يمكن تقديرها، ولهذا فهي أكثر ملائمة للاعتماد عليها كمصدر أساسي للإيرادات العامة	- عند تحميله عبئا ماليا يدفعه مدة واحدة في وقت معين من السنة.

المصدر: حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص - ص 49 - 50.

2. الضرائب غير المباشرة

1.2. مفهومها

وهي كل ضريبة يدفعها المكلف ويستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر ويتميز هذا النوع بالسهولة الجبائية ووفرة الحصيلة.

2.2. مزايا وعيوب الضرائب غير المباشرة

يمكن توضيح عيوب ومزايا الضرائب غير المباشرة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 01-02: يوضح مزايا وعيوب الضرائب غير المباشرة

مزايا الضرائب غير المباشرة	عيوب الضرائب غير المباشرة
- وفرة حصيلة هذه الضريبة ومرونتها، تتميز الضرائب غير المباشرة بارتفاع حصيلتها لانتشار نطاقها أو مجالها، إذ تنصب على عمليات الإنتاج والاستهلاك والتداول، كما أنها تفرض على جميع الأشخاص فقراء وأغنياء، وهي سهلة في دفعها دون أن يشعر المكلف بثقل عبئها، كما أن رفع أسعارها يمكن من زيادة حصيلتها.	- عدم العدالة وعدم مراعاة الظروف المالية لدافعيها، فالجميع يدفعها دون الأخذ بعين الاعتبار درجة عسرهم أو يسرهم؛
- ولميزة ارتفاع الحصيلة أهمية بالغة في تمويل النفقات العامة للدولة، إلا أن خطورتها تبقى أيضا قائمة خاصة في فترات الكساد الاقتصادي حيث تنخفض الحصيلة.	- هذا النوع من الضرائب صعب المراقبة وبالتالي تكلفة جبايته باهضة؛
	- السلع الضرورية هي أكثر السلع ملائمة عند زيادة حصيلتها، وقد تضطر الدولة في حالات خاصة لتمويل الخزينة العامة بزيادة نسبة في ضريبة هذه السلع وهذا ليس في صالح الطبقات الفقيرة.

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 49.

الفرع الثاني: ماهية الرسوم

تعتبر الرسوم من الإيرادات العامة التي تدخل خزينة الدولة بصفة دورية ومنتظمة حيث تستخدم حصيلتها في تمويل النشاط المالي وتحقيق المنافع العامة وتحصل الدولة على إيراداتها من الرسوم كمقابل للخدمات التي تؤديها مرافقها العامة للأفراد من خلال النشاط العام الذي وجد المرفق أصلا للقيام به.

1. مفهوم الرسوم

الرسم هو مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو أحد مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل.¹

¹ محرز محمد عباس، اقتصاديات الجبائية العامة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص. 161

وقد عرف على أنه "مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة جبرا من بعض الأفراد في مقابل ما تقدمه لهم من خدمة أو منفعة خاصة كما هو الأمر بالنسبة إلى الرسوم البريدية والرسوم القضائية وإلى غير ذلك من أنواع الرسوم الأخرى".¹

2. خصائص الرسوم

تتماز الضريبة بالعديد من عدة خصائص التي تميزها عن بقية الإيرادات المالية الأخرى ومن بين هذه الخصائص خاصية النقدية والإلزامية، الصفة النهائية إضافة إلى أن الضريبة تسعى إلى تحقيق النفع العام كما أنها تدفع بدون مقابل، ويمكن إنجازها من خلال النقاط الموالية:

- ❖ **الصفة النقدية:** حيث يتم دفع الرسم في صورة نقدية ولا يمكن تصور أمر آخر غير الصورة النقدية للتعامل بين الدولة والأفراد، سواء عند النفاق أو التحصيل وهذا ما هو مكرس في القوانين واللوائح.²
- ❖ **يدفع الرسم بمقابل:** "يدفع الفرد الرسم مقابل الخدمة الخاصة التي يتحصل عليها من جانب الدولة، وقد تكون هذه الخدمة عملا تتولاه إحدى الهيئات العامة لصالح الفرد كالفصل في المنازعات (الرسوم القضائية) أو امتيازًا خاصًا يمنح للشخص كالحصول على رخصة سياقة أو جواز سفر، أو غير ذلك من الخدمات المقدمة من طرف الدولة والتي يتحقق فيها نفع خاص للفرد طالب الخدمة".³
- ❖ **صفة المنفعة:** أن طالب الخدمة يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق نفع خاص يتعلق به شخصيا، دون أن يشاركه فيه آخرون، وإن كان بالإضافة إلى النفع الخاص، هناك نفع عام يعود على المجتمع بصفة عامة على الاقتصاد الوطني في مجموعة من خلال تلك المبالغ التي يدفعها الأفراد والتي تكون على شكل إيرادات تتحصل عليها خزينة الدولة لإعادة توزيعها على شكل نفقات على مشاريع الدولة المختلفة والمتعددة يستفيد منها عامة الشعب.⁴
- ❖ **صفة الإلجبار:** "يقوم الفرد بدفع مبلغ الرسم جبرا للهيئة التي تؤدي له الخدمة ويظهر عنصر الجبر واضحا في استقلال تلك الهيئة في وضع النظام القانوني للرسم من حيث تحديد مقداره وطريقة تحصيله وسبل الاستفادة بالخدمة المقدمة كمقابل له".⁵

¹ فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، عمان، 2003، ص: 121.

² لوني نصيرة، ربيع زكرياء، محاضرات في المالية العامة، كلية الحقوق، العلوم السياسية، السنة الثانية، قانون خاص وعام، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2013-2014، ص 30 - 35.

³ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 137.

⁴ لوني نصيرة، ربيع زكرياء، محاضرات في المالية العامة، مرجع سابق: ص: 35.

⁵ مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 291.

وينقسم الاجبار على نوعين قانوني و معنوي، والمقصود بالاجبار القانوني أن يلتزم الأفراد بمقتضى القانون بالحصول على بعض الخدمات وأداء الرسوم المقررة عنها ومثال ذلك خدمات التطعيم الإجباري، أما المقصود بالاجبار المعنوي أن يلتزم الأفراد بدفع الرسوم فقط في حالة إذا ما قرروا الإنتفاع بالخدمات التي تؤديها الهيئات العامة.

ورغم أن القاعدة في الرسم أن يكون مقابل خدمة، إلا انه ورد مع هذه القاعدة أمرين:¹

❖ أن عنصر الاختيار المتروك للشخص يقتصر على الرغبة في الخدمة من عدمه، فإذا ما اختار الشخص طلب الخدمة، فهو مجبر على دفع الرسم، أي أن السلطة العامة لا تتفاوض مع طالب الخدمة، وإنما تحدد الرسم بإرادتها المنفردة؛

❖ أن الأفراد قد يكونوا مجبرين في كثير من الحالات على طلب الخدمة، وبالتالي يختفي عنصر الاختيار في طلب الخدمة، فعلى سبيل المثال حقوق رسم التسجيل في التعليم في سواء كان في التعلم الابتدائي أو المتوسط أو الثانوي أو الجامعي، أيضا تلك الرسوم التي يدفعها الأفراد عند استخراج البطاقات الشخصية وجوازات السفر، الرسوم على قسائم السيارات الخ.

3. أنواع الرسوم

للرسوم أنواع كثيرة ومتنوعة، نذكر بعض منها:²

❖ **الرسوم الاقتصادية:** هو كل ما له علاقة بالنشاط الاقتصادي ومن أكثرها شيوعا رسوم البريد والهاتف والماء ورسوم الأسواق.

❖ **الرسوم الإدارية:** مثل رسوم التسجيل العقارية ورسوم الاستفادة من الأماكن العامة كالحدائق والمتاحف أو رسوم التعليم ... الخ.

❖ **الرسوم القضائية:** هي الرسوم التي يدفعها الأفراد في حال النزاعات بينهم والتي يقوم القضاء بالنظر فيها.

4. أهمية الرسوم

للرسوم أهمية خاصة كمورد من موارد الدولة خلال القرون الثلاثة السابقة حتى القرن العشرين ويرجع ذلك إلى غلبة مفهوم الدولة الحارسة فالوظائف الأساسية للدولة كانت محصورة في الأمن والقضاء، أما الخدمات الأخرى التي تقوم بها تعتبر بمثابة عمل إضافي يخرج عن نطاق وظائفها المعتادة، وكانت تطالب الأفراد بدفع مقابل

¹ لوني نصيرة، ربيع زكرياء، محاضرات في المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

² محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

الفصل الأول: الإطار النظري لجباية العمليات المصرفية

يعادل قيمة ما حصلوا عليه من نفع خاص وكانت تحرص على تقدير ذلك المقابل على نحو يكفل تغطية تكاليف الخدمات بصورة كاملة.¹

الفرع الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الضرائب والرسوم

للضريبة والرسوم أوجه تشابه واختلاف تتمثل فيما يلي:

1. من ناحية مصدر القوة الملزمة: فالضريبة تفرض بالقانون أما الرسم فيصدر من السلطة التنفيذية مستند إلى القانون.

2. من حيث مدى تحقيق النفع للمكلف: فالضريبة تؤدي بدون مقابل أو نفع خاص بينما الرسم فيؤدي مقابل الحصول على خدمة أو نفع خاص.

3. بالنسبة لأهمية كل منهما في المالية الحديثة: تزداد أهمية الضريبة في الدولة الحديثة لما يمكن أن تؤديه من دور اقتصادي وإجتماعي بعكس الرسوم التي يصعب الاعتماد عليها لتحقيق تلك الأهداف.²

4. الضريبة تدفع بشكل نهائي: فلا يجوز للمكلف المطالبة باسترجاعها بينما الرسم يمكن استرجاعه أو جزء منه عند العدول عن طلب الخدمة مثل رسم جواز السفر.³

يمكن تلخيص أوجه التشابه والاختلاف بين الضرائب والرسوم من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 01-03: أوجه التشابه والاختلاف بين الضرائب والرسوم

- كلاهما عبارة عن اقتطاع نقدي يدفع بصفة نهائية من طرف الأفراد أو الشركات لتمويل خزينة الدولة؛ - الاثنان مفروضان من طرف السلطات بموجب قانون معد لذلك؛ - كلاهما يحددان دون مشورة من يدفعها فلا المستفيد ولا المكلف يناقش في مقدار أو طريقة الأداء.	أوجه التشابه
- لا يوجد مقابل للضريبة فيحين يوجد مقابل للرسم وهو الاستفادة من خدمة معينة؛ - الضريبة إجبارية لها مقدار ووقت محدد يجب التقيد بهما، بينما الرسم فهو اختياري يكون رغبة في الحصول على الخدمة؛ - الضريبة سنوية بينما يكون الرسم آنيا أي بمجرد الاستفادة من الخدمة.	أوجه الاختلاف

المصدر: بن عمارة منصور، الرسم على القيمة المضافة TVA، طبعة 2، دار هومة، الجزائر، 2011، ص: 21.

¹ مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص: 297.

² محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

³ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، مرجع سبق ذكره، ص: 01.

المبحث الثاني: جباية البنوك والمؤسسات المصرفية في الجزائر

تم تقسيم هذا البحث إلى مطلبين متكاملين وهما: ماهية العمليات البنكية ضمن المطلب الأول، وكذا عرض والضرائب المباشرة في القطاع البنكي الجزائري ضمن المطلب الثاني، أما المطلب الثالث سوف نعرض فيه أهم الضرائب غير المباشرة في القطاع البنكي الجزائري.

المطلب الأول: ماهية العمليات البنكية

نعرض من خلال هذا الطلب مفهوم العمليات البنكية وأهم خصائصها، كذلك عرض أهم العمليات البنكية التي تقوم بها.

أولاً: تعريف العمليات البنكية

العمليات البنكية هي تلك الأنشطة التي تقوم بها البنوك من اجل تحقيق الأرباح، وذلك من خلال مساعدة العملاء في نشاطهم المالي واجتذاب عملاء حدد وزيادة موارد البنك المالية.

ثانياً: خصائص العمليات البنكية

تتميز العمليات البنكية بالعديد من الخصائص أبرزها¹:

1. تحمل طبيعة تجارية: معنى أن البنك يقوم بمجموعة من العمليات البنكية وابتكار الخدمات البنكية وتحقيقها ثم بيعها وتقديمها لزبائنها بمقابل نقدي (عائد بنكي) قد يكون عمولة، فائدة أو رسم؛
2. تجسيد العمليات البنكية من طرف البنك وإقبال زبائنه على الاستفادة منها تتحقق كعلاقة بين الطرفين على أساس الثقة المتبادلة بينهما وبما يستجيب لعقود تبرم بين الطرفين يستوضح فيها حقوق وواجبات كل طرف؛
3. العمليات البنكية تخضع للتقنين البنكي أي قيام البنك بالعمليات البنكية يكون في الإطار القانوني الذي يتضمن القانون البنكي، القانون التجاري والاتفاقات الدولية في مجال العمل البنكي؛
4. تتضمن العمليات البنكية عدة خدمات يمكن تطويرها من وقت إلى آخر وذلك تبعاً لتغير رغبات العملاء ولشدة المنافسة التي تفرض على البنك ضرورة المحافظة على الحصة السوقية والاستمرار في ظلها ويتحقق ذلك من خلال توسيع نطاق الخدمات عبر تحقيق وتقديم خدمات جديدة.

¹ لحسن دردوري: دروس العمليات البنكية وتمويل المؤسسات، سنة اولى جامعي، جامعة بسكرة، دون سنة نشر، ص: 02.

ثالثاً: أهم العمليات البنكية

تتمثل أهم العمليات البنكية في ما يلي:

1. العمليات المتصلة بالخزينة (الصندوق)

وهي تلك العمليات التي يقوم بها البنك والتي تكون مرتبطة بصندوقه حيث من خلالها يقوم البنك عن طريق إحدى مصالحه المتخصصة بقبض النقود الواردة للصندوق ودفع النقود الخارجة منه خلال الدوام اليومي وعلى مدار الأيام المفتوحة للبنك.

فالمصلحة التي تشرف على إدارة عمليات الصندوق من خلال مجموعة من الشبايك تشكل المرآة العاكسة بصفة سلبية أو ايجابية للصورة الحقيقية للبنك وسمعته وذلك نظراً لقرب هذه المصالح أكثر من زبائنه بحيث إذا ما أحسنت هذه المصالح في استقبال الزبائن وخدمتهم فإن ذلك سينعكس بالإيجاب على سمعة البنك.

2. عمليات القرض

وهي مجموع العمليات التي يقوم بها البنك والتي تتبلور من خلال قيام البنك بتقديم القروض لمخلف زبائنه كل حسب حاجته للقرض ومجال استخدامه مقابل حصول البنك على عوائد تتمثل في فوائد وعمولات. يقوم موظفو الإقراض بمساعدة الزبائن في تحديد نوع القرض الذي يحتاجون إليه وإعلامهم بكيفية تكوين ملف القرض ثم بعد ذلك تتم دراسة الملفات من خلال الاعتماد على الشروط المعمول بها والتي يجب توافرها سواء ما تعلق بمحددات القرض وتقسيمها، والأخذ بجملة من المعايير التي تسمح في الأخير بتحديد المخاطر المختلفة ومعرفة الضمانات لأجل اتخاذ قرار منحها من عدمه وهذه الخطوات تعكس سياسة الإقراض.

ويمكن للقرض أن يأخذ ثلاث صور أساسية وهي¹:

❖ **الصيغة النقدية:** ويتم منح القرض على شكل نقدي (سيولة) مثل قروض الاستهلاك قروض السكن قروض

الصندوق قروض الاستثمار قروض الاستغلال وغيرها؛

❖ **الصيغة غير النقدية:** وتأخذ القروض هذه الصيغة عندما تكون على شكل كفالة وأنواع التوقيع الأخرى؛

❖ **الصيغة المالية:** ومثال ذلك الاعتماد التجاري.

ومن جانب آخر يقوم البنك بمنح قروض في إطار اقتراض البنوك من بعضها البعض وذلك من اجل توظيف الفائض أو تغطية العجز الذي يميز خزنته بشكل يومي ومنه يتبين لنا أن مثل هذه العمليات تسمى

¹ الحسن دردوري: دروس العمليات البنكية وقبول المؤسسات، مرجع سابق، ص: 03

بعمليات القروض المتبادلة بين البنوك والتي تشكل مصدر تمويلي بالنسبة للبنك في حال أن طلب البنك قروض من البنوك الأخرى ومصدر توظيفي في حال قام البنك بإقراض بنوك أخرى.

3. عمليات مالية

وهي تلك العمليات التي تتبلور في نشاط البنك الاستثماري المالي وفي الاشتراك في صناديق الاستثمار حيث تتضمن هذه العمليات جملة من الخدمات المتنوعة التي يقدمها البنك تسمى الخدمات المالية الاستثمارية. فالنشاط الاستثماري المالي يتضح من خلال مكونات المحفظة الاستثمارية والتي تتكون من مختلف أدوات الاستثمار المالي قصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة الأجل، وفي مقدمتها الأسهم والسندات باعتبارها أدوات استثمار مالي متوسط وطويل الأجل وأدوات استثمار أخرى قصيرة الأجل وهي أدوات الاستثمار في السوق النقدي وفي مقدمتها أدوات الخزينة الخ.

وقد تقوم البنوك بإدارة محفظة الاستثمارات لزبائنها والسمسرة في الأوراق المالية وكذلك الاشتراك في إنشاء صناديق الاستثمار.

وصندوق الاستثمار هو عبارة عن محفظة استثمارية مشتركة تسمح لأي عدد من المستثمرين حسب رغبتهم وقدرتهم المالية (مبالغ متواضعة) بالاشتراك فيه من خلال شراء حصة في أصوله بحيث تستثمر الصناديق الاستثمارية في الأسهم والسندات أو العملات... الخ.

4. العمليات مع الخارج

وتسمى أيضا بالعمليات البنكية الخارجية حيث يقوم البنك بجملة من العمليات البنكية والتي تكون مرتبطة بالعلاقات التجارية والاستثمارية والنقدية التي تربط بين مختلف الدول ومختلف الأفراد والمؤسسات على المستوى الدولي ومن أبرز هذه العمليات:

❖ تنفيذ التحويلات البنكية الدولية وذلك من خلال إدارة الحوالات التي يصدرها البنك داخليا أو خارجيا مع العلم أن تنفيذ التحويلات يتم كعملية تشترك فيها البنوك المحلية بالبنوك الأجنبية؛

❖ إدارة الشيكات بالعملة الأجنبية والمسحوبة بواسطة فروعها بالخارج ؛

❖ فتح الاعتمادات المستندية؛

❖ التسوية المالية لعمليات التصدير.

5. عمليات في شكل خدمات متنوعة

❖ خدمات التأمين بكل أنواعه؛

- ❖ إجراء التحويل الإلكتروني والسريع للأموال؛
- ❖ إصدار بطاقات الائتمان بمختلف أنواعها؛
- ❖ دراسات الجدوى الاقتصادية لمختلف المشاريع الاستثمارية التي تتبلور في الفرص الاستثمارية؛
- ❖ الموجودة في السوق لصالح الزبائن؛
- ❖ تقييم الشركات المطروحة للبيع والخصخصة؛
- ❖ إدارة المحفظة الاستثمارية لصالح الزبائن؛
- ❖ كراء الخزائن للزبائن.

المطلب الثاني: الضرائب المباشرة في القطاع البنكي الجزائري

إن نظام فرض الضرائب على أعمال البنوك في النظام الجبائي الجزائري باعتبارها مؤسسة اقتصادية ومالية حسب شكلها القانوني، إذ تخضع لقواعد الجباية العاجية كأحد المكلفين بالضريبة حيث تقسم على ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.¹

الفرع الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم العقاري

أولاً: الضريبة على أرباح الشركات IBS

1. تعريف وخصائص الضريبة على أرباح الشركات

بعد الاطلاع على قانون الضرائب المباشرة وجدنا أن المادة 135 تعرف الضريبة على أرباح الشركات: "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين" المشار إليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة "الضريبة على أرباح الشركات".²

ومنه نستنتج أن الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة تفرض على الربح السنوي للأشخاص المعنويين. تتميز هذه الضريبة بعدة خصائص يمكن إيجازها فيما يلي:³

- ❖ **ضريبة وحيدة:** لأنها لا علاقة بنوع واحد من الضرائب المفروضة على الأشخاص المعنويين؛
- ❖ **ضريبة عامة:** حيث يتم تحصيلها على إجمالي الأرباح دون تمييز لطبيعتها؛
- ❖ **ضريبة سنوية:** إذ أن وعاءها يتضمن ربح سنة واحدة مقفلة؛

¹ العياشي عجلان: ترشيد الرقابة الجبائية في قطاع البنوك والمؤسسات المالية، الحوكمة وأعمالها ونتائجها دراسة حالة، مرجع سابق، ص: 58.

² المادة 135، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

³ منصور بن عماره، الضريبة على أرباح الشركات، الطبعة الثانية، دار هوم، الجزائر، 2011، ص - ص 15-16.

- ❖ **ضريبة نسبية:** لان الربح الضريبي هو معدل ضريبة واحد وليس معدل ضريبة تصاعدية؛
 - ❖ **ضريبة تعتمد على التصريح الإجباري للمركز باستثناء:** إرسال ميزانية جبائية لمفتش الضرائب قبل الفاتح من ماي من كل سنة لتحقيق أرباح، وتستحق هذه الضريبة على الأرباح المحققة بالجزائر:
 - الأرباح المحققة في شكل شركات والعائدات من الممارسة العادية لنشاط ذو طابع صناعي أو تجاري أو فلاحي؛
 - أرباح المؤسسات وأن كانت لا تملك إقامة أو ممثلين معينين إلا أنها تمارس نشاطا من العمليات التجارية.
2. مجالات تطبيق الضريبة على أرباح الشركات¹:

- تختلف مجالات تطبيق الضريبة على أرباح الشركات، ومنها:
- ❖ **الشركات مهما كان شكلها وغرضها باستثناء:**
 - شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وفي هذه الحالة، يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص، باستثناء المادة 151 ولا رجعة في هذا الخيار مدى حياة الشركة؛
 - الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم، باستثناء التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، في هذه الحالة، يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151، ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة؛
 - هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوصة في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل؛
 - الشركات والتعاونيات الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة.
- ❖ **المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري:** كما تخضع لهذه الضريبة:
- الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12؛
 - الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المشار إليها في المادة 138.

3. معدلات الضريبة على أرباح الشركات، طريقة حسابها

تختلف معدلات الضريبة على أرباح الشركات فينسبها، لذلك حددت في قانون الضرائب المباشرة.

¹ المادة 136، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

❖ **معدلات الضريبة على أرباح الشركات**¹: تنص المادة 150 من قانون الجبائي: يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية، باستثناء وكالات الأسفار؛
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

❖ **طريقة حساب الضريبة على أرباح الشركات**²:

وهي النتيجة الجبائية وهذه الأخيرة تتمثل في:

النتيجة المحاسبية + الأعباء غير قابلة للتخفيض - النواتج المعفاة من الضريبة.

4. **نظام التسديدات التلقائي للضريبة على أرباح الشركات**³

يجب أن تحسب الضريبة على أرباح الشركات من طرف المكلف بالضريبة نفسه أن تدفع تلقائيا إلى صندوق قابض الضرائب المختلفة أو لصندوق محصل الضرائب التابعين لهذا المركز، دون أصدرها مسبق لجدول الضريبة من طرف مصلح الضرائب.

ويتضمن نظام التسديدات التلقائي ما يلي:

- من جهة دفع ثلاث "3" تسبيقات؛
- ومن جهة أخرى، رصيد تصفية الضرائب.

5. **أجل دفع التسبيقات**⁴

تحسب التسبيقات من قبل المكلف الذي يدفعها دون سابق أنذرا في الآجال المحددة قانونيا لقابض الضرائب المختلفة التابع له إقليميا، وتدفع التسبيقات على الحساب مبدئيا في الآجال التالية:

- التسبيق الأول: من 15 فيفري إلى 15 مارس؛
- التسبيق الثاني: من 15 ماي إلى 15 جوان؛
- التسبيق الثالث: من 15 أكتوبر إلى 15 نوفمبر؛
- رصيد التصفية: في 15 أفريل من السنة الموالية.

¹ المادة 150، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

² عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، ط1 الجزائر، 2011، ص 137.

³ منصور بن أعمار، الضريبة على أرباح الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 20.

⁴ نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

ثانيا: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

تعتبر الضريبة على مجمل الدخل من أهم إيرادات الخزينة العمومية.

1. مفهوم وخصائص الضريبة على الدخل الإجمالي

بعد الاطلاع على قانون الضرائب المباشرة فقد عرفت الضريبة على الدخل الإجمالي في المادة الأولى: تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى "الضريبة على الدخل الإجمالي" وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة¹.
ومنه نستنتج أن الضريبة على الدخل الإجمالي²:

- ❖ تطبق الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين؛
- ❖ تعد ضريبة سنوية فهي مستحقة كل سنة على الأرباح أو المداخل التي يحققها المكلفون بالضريبة أو التي يتوفر عليها خلال سنة مدنية؛
- ❖ تعد ضريبة إجمالية تقع على الدخل الإجمالي الصافي وهي ناتجة عن الفرق بين الدخل الإجمالي الكلي والأعباء المحددة من طرف الدولة؛
- ❖ إنها ضريبة وحيدة بمعنى أنها تضم كل أصناف المداخل؛
- ❖ تعد ضريبة متزايدة، بمعنى أنها تطبق من خلال معدلات متزايدة وبصورة متصاعدة؛
- ❖ تعد ضريبة التصريح حيث يجب التصريح بها بعد تأسيسها وتغطيتها.

2. مكونات الدخل الإجمالي³

يتكون الدخل الإجمالي من عدة نقاط وبعد الاطلاع على القانون الضرائب المباشرة فإن المادة 02 من قانون الضرائب المباشرة على مكونات الدخل الصافي الإجمالي تنص على:

- ❖ الأرباح مهنية؛
- ❖ عائدات المستثمرات الفلاحية؛
- ❖ الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية غير المبنية؛
- ❖ عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛

¹ المادة 1، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، الجزائر، نشرة 2019، ص10.

² منصور بن أعماره، الضرائب على الدخل الإجمالي، دار هوام، الجزائر، 2011، ص 55.

³ المادة 2، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص10.

❖ المرتبات والأجور والمعاشات والربوع العمرية؛

❖ فوائض القيمة ناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية غير المبنية.

3. مجالات تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي¹

تطبق الضريبة على عدة مجالات ومن أهمها ما يلي:

❖ الأشخاص الخاضعون للضريبة

ليس كل الأشخاص خاضعون لضريبة، فقانون الضرائب المباشرة حددهم في عدة مواد:

- "يخضع الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر لضريبة الدخل على كافة مداخيلهم ، ويخضع لضريبة الدخل على عائداتهم من مصدر جزائري الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر(المادة 03)؛
- ويعتبر أن موطن التكليف موجود في الجزائر بالنسبة إلى:
- الأشخاص الذين يتوفر لديهم مسكن بصفتهم مالكين له أو منتفعين به أو مستأجرين له، عندما يكون الإيجار في هذه الحالة الأخيرة قد اتفق عليه أما باتفاق وحيد أو باتفاقات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الأقل؛

- الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية أو مركز مصالحهم الأساسية؛
- الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا بالجزائر سواء كانوا أجراء أو لم يكونوا أجراء.
- يعتبر كذلك أن موطن تكليفهم يوجد في الجزائر، أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم؛
- أيضا يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي بصفة شخصية على حصة الفوائد العائدة لهم من الشركة تنسبا مع حقوقهم فيها كل من(المادة 07):

- الشركاء في شركات الأشخاص؛
- الشركاء في الشركات المدنية المهنية المشكلة من اجل الممارسة المشتركة لمهنة أعضائها؛
- أعضاء في الشركات المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له الشركات باسم جماعي؛
- أعضاء شركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية وغير محددة فيها؛

¹ مبروك بويدي، المعالجة المحاسبية للضرائب والرسوم في المؤسسة الاقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2017، ص- ص 32-33.

❖ المعفيين من الضريبة

الأشخاص الذي نص عليهم القانون على أنهم معفيين من الضريبة على الدخل الإجمالي¹:

- الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي السنوي الصافي أو يقل عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص عليه في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي (المادة 05)؛
- السفراء والأعوان الدبلوماسيون والقناصل والأعوان القنصليين من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها نفس الامتيازات للأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الجزائريين.

❖ المداخل الخاضعة لضريبة²:

- تستحق الضريبة في كل سنة على الإيرادات أو الأرباح التي تحققها المكلف بالضريبة أو التي يتصرف خلال سنة نفسها (المادة 09)؛
- يتكون الربح أو الدخل الخاضع للضريبة من فائض الناتج الإجمالي المحقق فعلا، بما في ذلك قيمة الأرباح والامتيازات العينية التي تمتع بها المكلف بالضريبة، على النفقات المخصصة لكسب الدخل والحفاظ عليه (المادة 10)؛
- يحدد الدخل الإجمالي الصافي السنوي المكون لأساس الضريبة على الدخل بجمع الأرباح أو المداخل الصافية (المادة 10)؛
- يحدد الربح أو الدخل الصافي لكل صنف من أصناف الإيرادات.

4. معدل الضريبة على الدخل الإجمالي:

تحتسب الضريبة على الدخل الإجمالي تبعا للجدول التصاعدي الآتي (المادة 104)³:

الجدول رقم 01-04: يوضح معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع لضريبة (د. ج)
0%	تحت 240000
23%	من 240001 - 480000
27%	من 480001 - 960000
30%	1920000 - 960001
33%	3840000 - 1920001

¹ المادة 5، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² المادتين 9-10، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

³ المادة 104، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

ما يزيد عن 3840000	35%
--------------------	-----

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2022

ثالثا: الرسم على النشاط المهني TAP

1. مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني¹

تنص المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة: يستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، وفي صنف الأرباح المهنية أو للضريبة على أرباح الشركات.

ويقصد برقم الأعمال، مبلغ الإيرادات المحققة على جميع عمليات البيع أو الخدمات أو غيرها التي تدخل في إطار النشاط المذكور أعلاه. وغير انه تستثنى العمليات التي تنجزها وحدات من نفس المؤسسة فيما بينها، من مجال تطبيق الرسم المذكور في هذه المادة.

بالنسبة لوحدات مؤسسات الأشغال العمومية والبناء، يتكون رقم الأعمال من مبلغ مقبوضات السنة المالية يجب تسوية حقوق المستحقة على مجموع الأشغال، على الأكثر عند تاريخ الاستلام المؤقت، باستثناء الديون لدى الإدارات العمومية والجماعات المحلية.

لا تطبق أحكام الفقرة السابقة في حالة مؤسسات الأشغال التي تقوم أيضا بعمليات الترقية العقارية كل العمليات المستفيدة من نظام فرض الضريبة على هامش الربح التي ينجزها بائعو السلع المنقولة وما شابهها المذكورة في المادة 83 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

ومنه نستنتج أن الجزء الذي يخضع لضريبة على النشاط المهني هو عمليات البيع فقط والتي تتمثل في بيع السلع أو الخدمات.

1. أساس فرض الرسم على النشاط المهني²

إن أساس فرض الضريبة على النشاط المهني هو المبلغ الإجمالي للمداخيل المهنية الإجمالية، أو رقم الأعمال دون رسم على القيمة المضافة عندما يتعلق الأمر بالمكلفين الخاضعين لهذا الرسم والمحقق خلال سنة.

¹ المادة 217، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² عبد القادر شلال، محاضرات في جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج لبويرة، الجزائر، 2016، ص- ص 19-20.

حسب المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والمماثلة، يمكن حصر التخفيضات المتعلقة بالرسم على النشاط المهني فيما يلي:

- ❖ تستفيد العمليات من تخفيض 30%. مبلغ عمليات البيع بالتجزئة والمتعلقة بمواد يشتمل سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50% من الحقوق الغير المباشرة؛
 - ❖ تستفيد العمليات التالية من تخفيض 50% مبلغ عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50% من حقوق غير مباشرة، مبلغ عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالأدوية بشرط: أن تكون مصنفة ضمن المواد الإستراتيجية كما ينص عليها المرسوم التنفيذي رقم 96-31 المؤرخ في 15 جانفي 1996؛
 - ❖ كما تمنح تخفيض 75% من مبلغ عمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز والعادي والغاز والبتترول؛
 - ❖ كما يمنح تخفيض بنسبة 30% من رقم الأعمال الخاضع لضريبة لتجار التجزئة الذين لهم صفة عضو جيش تحرير وطني أو المنظمة المدنية لجهة التحرير الوطني أو أرامل الشهداء إلا أنه لا يستفيد من هذا التخفيض إلا على السنتين الأوليتين من المشروع في ممارسة النشاط الخاضع للضريبة حسب الربح الحقيقي.
- علما بأن هذه النسب المذكورة أعلاه فد عرفت تخفيضات مقارنة بما كان عليه الحال قبل التعديل الذي جرى في القانون رقم 98-12 الصادر في 31 ديسمبر 1998 المتضمن لقانون المالية لسنة 1999 حيث كانت تقدر بالمعدلات التالية على الترتيب 40% بدلا من 30%-60% بدلا من 50%-80% بدلا من 75% وأخيرا 30% عوضا عن 25%.

2. الحدث المنشئ للرسم على النشاط المهني¹

- تنص المادة 221 مكررا من القانون الضرائب المباشرة: يتشكل الحدث المنشئ للرسم على النشاط المهني:
- ❖ بالنسبة للبيع، من التسليم القانوني أو المادي للبضاعة: وغير أنه، وفيما يخص بيع الماء الشرب من طرف الهيئات الموزعة، فإن الحدث المنشئ يتكون من التحصيل الجزئي أو الكلي للثمن.
 - ❖ بالنسبة للأشغال العقارية وتأدية الخدمات من القبض الكل أو الجزئي للثمن.

3. حساب الرسم على النشاط المهني:²

- معدل الرسم على النشاط المهني يختلف وليس ثابت لذلك حدد في قانون الضرائب المباشرة:
- ❖ تنص المادة 222: يحدد معدلا الرسم على النشاط المهني بـ 02%؛

¹ المادة 221، الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

² المادة 222 مكرر، قانون الضرائب والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص 52.51.

- ❖ يخفض معدل الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لأنشطة الإنتاج؛
- ❖ فيما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية والري، تحدد نسبة الرسم بـ 02% مع تخفيض بنسبة 25%؛
- ❖ غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 03% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.
- يتم توزيعا ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي:
- ❖ حصة البلدية: 66%؛
- ❖ حصة الولاية: 29%؛
- ❖ حصة صندوق الضمان والتضامن للجامعات المحلية: 05%؛
- ❖ المادة 222 مكررة: تدفع نسبة 50% من حصة الرسم على النشاط المهني العائد للبلديات اللاتي يشكل دوائر حضرية تابعة لولاية الجزائر إلى هذه الأخيرة.
- تدفع نسبة 50% من حصة الرسم على النشاط المهني العائدة للبلديات المتبقية التابعة لولاية الجزائر إلى هذه الأخيرة، مقابل خدمات غير مأجورة للبلديات المعنية والمسجل في اتفاقية بين الولاية والبلديات.
- 4. الأشخاص الخاضعون لضريبة على النشاط المهني¹:
- يؤسس الرسم كما يأتي (المادة-223-1) :
- ❖ باسم المستفيدين من الإيرادات الخاضعة للضريبة، حسب مكان ممارسة المهنة أو باسم المؤسسة الرئيسية عند الاقتضاء؛
- ❖ باسم كل مؤسسة على أساس رقم الأعمال المحقق من طرف كل مؤسسة فرعية من مؤسساتها الفرعية أو وحدة من حداتها في كل بلدية من بلديات مكان وجودها؛
- ❖ يؤسس الرسم في الشركات، مهما كان شكلها، على غرار مجموعات الشركات بالمساهمة باسم الشركة أو المجموعة.

¹ المادة 223، قانون الضرائب والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

رابعاً: الرسم العقاري TF

1. تعريف الرسم العقاري TF

يؤسس الرسم العقاري سنوياً ويتعلق بالعقارات المبنية وغير المبنية المتواجد في الجزائر¹، وهو ضريبة مباشرة تمس الأملاك².

2. معدلات الرسم العقاري TF

الجدول الموالي يوضح معدلات الرسم العقاري ووعاءه.

الجدول رقم 01-05: معدلات الرسم العقاري ووعاءه.

الضريبة	الرسم العقاري على الملكيات المبنية	الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية
تعريف	يؤسس الرسم العقاري على الملكيات المبنية سنوياً مهما تكن وضعيتها القانونية الموجودة على التراب الوطني	يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات غير مبنية باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة.
الخاضعون	- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد وتخزين المنتجات؛ - المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والسكك الحديدية والطرق والمستودعات وورشات الصيانة؛ - الأراضي المزروعة والمستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي.	- الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير، إضافة للأراضي قيد التعمير؛ - مناجم الملح والسبخات؛ - الأراضي الفلاحية؛ - المحاجر المواقع استخراج الرمال والمناجم في الهواء الطلق.
المعفيون	- العقارات التابعة للدولة والولايات والبلديات وكذلك المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تمارس نشاطها في ميدان التعلم والبحث العلمي والحماية الصحية والاجتماعية وفي ميدان الثقافة والرياضة؛ - البنايات المخصصة للقيام بشعائر دينية؛ - تتكون الأملاك العمومية التابعة للوقف من ملكيات مبنية؛ - تجهيزات المستثمرات الفلاحية؛	- الملكيات التابعة للدولة، والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية أو العلمية أو التعليمية أو الإسعافية عندما تكون مخصصة لنشاط ذو منفعة عامة وغير مدرة للأرباح؛ - الأراضي التي تشغلها السكك الحديدية؛ - الأملاك التابعة للأوقاف العمومية؛ - الأراضي والقطع الأرضية.

¹ زين الدين بن لوصيف: دور الجباية المحلية في تنمية البلديات في الجزائر، مداخل في الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، يومي 11-12 ماي 2003، ص: 124.

² بوزيد حميدة: جباية المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 145.

	- العقارات العمومية التابعة للدول الأجنبية والمخصصة للإقامة الرسمية للبعثات الدبلوماسية المعتمدة للحكومة.	
الوعاء ومعدلات الرسم	يتحدد أساس فرض الضريبة من ناتج القيمة الإيجارية الجبائية في المساحة الخاضعة للضريبة، وتطبق المعدلات التالية: - معدل 03 % للملكيات المبنية ح - بالنسبة للملكيات المبنية ذات الاستعمال السكني فهي تخضع لمعدل مضاعف يقدر بـ 10 %. - الأراضي التي تشكل ملحقات مبنية: - 05 % عندما تكون مساحة الأراضي اقل من 500م² أو تساويها؛ - 07 % عندما تكون مساحة الأراضي 500م² وتقل أو تساوي 1000 م²؛ - 10 % عندما تفوق مساحة الأراضي 500م² وتقل أو تساوي 1000 م²؛ - 10 % عندما تفوق مساحة الأراضي 1000 م²؛ - 03 % بالنسبة الأراضي الفلاحية.	ينتج الأساس الضريبي من حاصل القيمة الإيجارية الجبائية المعبر عنها بالمتر المربع أو الهكتار الواحد حسب الحالة، تبعا للمؤسسة الخاضعة للضريبة، وتطبق بالمعدلات التالية: - 05 % للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق العمرانية؛ - 05 % عندما تكون مساحة الأراضي 500م² أو تساويها؛ - 07 % عندما تكون مساحة الأراضي 500م² وتقل أو تساوي 1000 م²؛ - 10 % عندما تفوق مساحة الأراضي 500م² وتقل أو تساوي 1000 م²؛ - 10 % عندما تفوق مساحة الأراضي 1000 م²؛ - 03 % بالنسبة الأراضي الفلاحية.

المصدر: منال دحدوح، حماية العمليات البنكية في الجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي، مذكرة ماستر. تخصص نقدي وبنكي، كلية الاقتصاد، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018-2019، ص: 27.

المطلب الثالث: الضرائب غير المباشرة في القطاع البنكي الجزائري

من خلال هذا المطلب سوف نوجز بشيء من التفصيل الرسم على القيمة المضافة (TVA).

1. تعريف وخصائص الرسم على القيمة المضافة:1

يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة تفرض على الأنفاق الإجمالي أو الاستهلاك وهو يطبق على كل العمليات التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو غير تجاري بصفة اعتيادية أو عرضية. ومنه أن "الرسم على القيمة المضافة" هي ضريبة تفرض على الأنفاق والاستهلاك ويطبق على العمليات الصناعية، التجارية وحرفيا.

ومنه نستنتج أن الرسم على القيمة المضافة:

- ❖ ضريبة غير مباشرة؛
- ❖ ضريبة حقيقية؛
- ❖ ضريبة تحصل حسب آلية دفعات المقسمة؛
- ❖ ضريبة نسبية للقيمة؛
- ❖ ضريبة تتوقف حسب آلية الخصم؛
- ❖ ضريبة حيادية.

2. مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة:¹

تنص المادة الأولى من قانون الرسوم على رقم الأعمال: تخضع للرسم على القيمة المضافة:

- ❖ عمليات الاستيراد؛
- ❖ عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير ذلك الخاضعة للرسوم الخاصة، التي تكتسي طابع صناعيا أو تجاريا أو حرفيا ويتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية، ويطبق هذا الرسم أيا كان:
- الوضعية القانونية للأشخاص الذين يتدخلون في إنجاز الأعمال الخاضعة للضريبة أو وضعيتهم إزاء جميع الضرائب الأخرى؛
- شكل أو طبيعة تدخل هؤلاء الأشخاص.

3. الحدث المنشئ للرسم على القيمة المضافة:²

أي متى يتم تطبيق الرسم عند حدوث عملية البيع أو تقديم خدمة، ووفق قانون الضرائب المباشرة فنجد أنه أجازهم في عدة نقاط، يتكون الحدث المنشئ للرسم على القيمة المضافة من (المادة 14):

❖ بالنسبة للمبيعات، من التسليم القانوني أو المادي للبضاعة.

وغير أن المؤسسات التي توزع الماء الصالح للشرب، فإن الحدث الذي ينشئ الرسم على القيمة المضافة بصده، يتكون من تحصيل الثمن كليا أو جزئيا.

يتكون الحدث المنشئ للرسم من تحصيل أثمان كليا أو جزئيا بالنسبة للمبيعات المحققة في إطار الأسواق العمومية وفي غياب التحصيل، يصبح الرسم على القيمة المضافة مستحق الأداء بعد أجل سنة ابتداء من تاريخ التسليم القانوني أو المادي للبضاعة.

¹ المادة 1، قانون الرسوم على رقم الأعمال، الجزائر، نشرة 2019، ص 4.

² المادة 14، قانون الرسوم على رقم الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص 9.

❖ بالنسبة للأشغال العقارية، من قبض الثمن كليا أو جزئيا:

بالنسبة للأشغال العقارية المنجزة من طرف مؤسسات الترقية العقارية في الإطار الخاص بنشاطهم يتكون الحدث المنشئ للضريبة بالتسليم القانوني أو المادي للملك إلى المستفيد.

غير أنه، فيما يتعلق بالمؤسسات الأجنبية بالنسبة لمبلغ الرسم الذي يبقى مستحقا عند انتهاء الأشغال، بعد الرسم المدفوع عند كل تحصيل، يتكون الحدث المنشئ من الاستلام النهائي للمنشئ المنجزة.

❖ بالنسبة للتسليمات للذات من المنقولات المصنوعة من الأشغال العقارية: يتكون الحدث المنشئ من التسليم.

❖ بالنسبة للواردات: من إدخال البضاعة عند الجمارك والمدين بهذا الرسم هو المصريح لدى الجمارك.

❖ بالنسبة للصادرات: من المنتوجات الخاضعة لضريبة، بمقتضى المادة 13 ثالثا من تقديمها للجمارك والمدين بهذا الرسم هو المصريح لدى الجمارك.

❖ بالنسبة للخدمات عموما: يقبض الثمن جزئيا أو كليا، وفيما يتعلق بالحفلات والألعاب، التسلية بمختلف أنواعها، يمكن أن يتكون الحدث المنشئ للرسم، أن تعذر القبض، من تسليم التذكرة.

غير أنه يمكن أن يرخص لمقاولي الأشغال ومؤدي الخدمات بتبرئة ذمتهم حسب الخصوم، في هذه الحالة، يتكون الحدث المنشئ للرسم من الخصم ذاته.

4. معدلات الرسم على القيمة المضافة:¹

استخرجنا من قانون الرسم على رقم الأعمال:

❖ المادة 21: يحصل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي: 19%؛

❖ المادة 23: يحدد المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة بـ 9%.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق لعرض بعض الدراسات السابقة، وأوجه التشابه والاختلاف بينها وبين دراستنا من خلال عرض بعض الدراسات العربية وكذلك الأجنبية.

¹ المادة 21-23، قانون الرسوم على رقم الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص 11.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

سنتطرق خلال هذا المطلب إلى عرض بعض الدراسات سابقة باللغة العربية التي كان موضوعها قريب لموضوعنا مع توضيح أهم النتائج التي توصلت إليها كل دراسة.

أولا: دراسة عكاشة خولة، بعنوان: إدارة العمليات الجبائية في القطاع البنكي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر فرع مالية وتأمينات وتسيير المخاطر سنة 2017، حيث تطرقت الباحثة إلى دراسة إدارة العمليات الجبائية في القطاع البنكي من خلال الإشارة إلى العلاقة التي تربط البنوك التجارية بالإدارة الجبائية، كما وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها أنه توجد وظيفة جبائية في البنوك التجارية لا تختلف عن المؤسسات، وإدراج الوظيفة الجبائية من الوظائف المهمة في البنوك تساهم بشكل كبير في تقليص الإشكاليات الجبائية التي قد تتعرض لها، كما وتوصلت أيضا إلى بعض التوصيات نذكر منها:

- ❖ ضرورة الاستفادة من قانون الضرائب ومن مزاياه واستغلال هامش المناورة ضمن أطر قانونية؛
- ❖ ضرورة متابعة مختلف الإجراءات التي تساعد على الاستفادة من المزايا الجبائية؛
- ❖ ضرورة التحلي باليقظة في الجانب الجبائي في تتبع ورصد القوانين الجبائية؛
- ❖ ضرورة وضع سياسات مالية ومحاسبية وإدارية من قبل الإدارة أو المختصين بعملية التسيير الجبائي تأخذ في اعتبارها جميع الامتيازات والقوانين في محاولة لتحقيق أكبر وفر ضريبي ممكن.

ثانيا: دحدوح منال، بعنوان: جباية العمليات البنكية في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة أم البواقي-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص نقدي وبنكي، جامعة أم البواقي 2018-2019.

هدفت هذه الدراسة لمعالجة موضوع جباية العمليات البنكية في الجزائر، من خلال التعرف عن كيفية سير العمليات الجبائية لدى المؤسسات المالية والبنوك، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تمت دراسة ميدانية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن البنوك التجارية كباقي المؤسسات تخضع لجملة من الضرائب والرسوم المحدد في الهيكل المالي، كما وتختلف من حيث المعدلات المطبقة، حسب طبيعة نشاطها، مما يلزم بضرورة التصريح في الموعد المحدد لتجنب أي مخاطر قد تمس البنك نتيجة للتأخر، والتأكد من أهمية العمليات الجبائية خاصة في ما يتعلق بتأثيرها على قرارات البنك وسمعته.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بعرض بعض الدراسات التي تناولت لنفس موضوعنا والمشابه له، باللغة الأجنبية.

أولا: دراسة شاوي رمية، لونيبي تينهينان 2013

Procédures d'établissement d'un contrôle sur pièce Cas de l'inspection polyvalent de Naceria.

مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية ومحاسبة، توصلت هذه الدراسة إن الإدارة الضريبية تقوم بالعديد من عمليات الجبائية، والتي تمنع محاولات الغش أو أشكال التهرب من دفع الضريبة جزئيا أو كليا، ولمكافحة هذه المناورات الاحتيالية، فإن إدارة الضرائب محولة بتنفيذ مراقبة من خلال مختلف الوسائل التي أمر بها المشرع الجبائي.

ثانيا: دراسة سعاد أمقران، كاميليا أورتيلان 2013 بعنوان:

Contrôle Fiscal et procédures de gestion du contentieux.

مذكرة ماجستير تخصص مالية ومحاسبة، هدف هذه الدراسة هو كيفية تحسين عمليات التدقيق الجبائي في المؤسسات المصرفية، توصلت الباحثتان إلى انه لا يمكن تحقيق هذا الهدف على بتحسين كفاءة المراجعة الضريبية وتعزيز الضمانات المقدمة لداعي الضرائب، بحيث يجب على الإدارة الضريبية أن لا تتوقف عن إعلام وتثقيف دافعي الضرائب من التزاماتهم اتجاه الدولة.

وتوصلت الباحثتان إلى بعض النتائج من أهمها ما يلي:

1. ضرورة استخدام المزيد من المعلومات التكنولوجية الاتصال لضمان جباية العمليات البنكية؛
2. التنفيذ الفعلي لأحكام التي اقراها المشرع الجبائي الجزائري؛
3. التحسين المستمر لأداء الموظفين في القطاع الجبائي من خلال إنشاء موارد بشرية مؤهلي ذات قدر كاف من الإرشاد والتدريب.

المطلب الثالث: أوجه التشابه بين دراستنا والدراسات السابقة

سنقوم من خلال هذا المطلب بإجراء مقارنة بسيطة بين الدراسات التي تم التطرق عليها سابقا وبين دراستنا الحالية، كما سوف نحاول التركيز على أم النقاط المحورية بين أوجه التشابه والإختلاف لهذا الموضوع.

أولا: أوجه التشابه

تمثلت أوجه التشابه التي توصلنا عليها خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. جل الدراسات درست أهم الضرائب والرسوم التي تفرها الدولة على البنوك والمؤسسات المالية والاقتصادية، والتي تمثلت في الضرائب المباشرة والضرائب غير مباشرة؛
2. معظم الدراسات قامت بالتطرق لتطور النظام الجبالي الجزائري خلال الفترة الاستعمارية وبعد الفترة الاستعمارية وأهم الإصلاح حيائي الذي عرفته المنظومة الجبائية لسنة 1991.
3. أغلب الدراسات اعتمدت هيكل الضرائب الذي تحدده المديرية العامة للضرائب كل فترة وأهم التعديلات التي تعرفها هذه الأخيرة .

ثانيا: أوجه الاختلاف

تمثلت أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الأخرى في ما يلي:

1. ركزت هذه الدراسة على الجانب النظري في إجراءات وكيفية تحديد قيمة كل نوع من أنواع الضرائب والرسوم الذي تخضع له البنوك
2. معظم الدراسات السابقة لم تتطرق إلى بنك البركة في الجانب التطبيقي.
3. أغلب الدراسات اعتمدت على الدراسات الإحصائية والتحليل واعتمدت في جمع بياناتها في غالب الأحيان على المقابلة، وأهملت جانب التطبيق الفعلي وعدم الاعتماد على القوانين الخاصة بحساب كل من ضريبة الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات إضافة الرسم على النشاط المهني، وكذا الرسم على القيمة المضافة.

خلاصة الفصل

لقد عرف النظام الجبائي الجزائري العديد من التعديلات خاصة بعد سنة 1991 والتي اعتبرت سنة الإصلاح المنظومة الجبائية الجزائرية ومن أهم هذه الإصلاحات الضرائب الناتجة عن هذا الإصلاح والتي تتمثل في الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة ,وقد استمرت هذه الإصلاحات في التعديل والتغيير من سنة الى أخرى ومن أهم العمليات البنكية التي تقوم البنوك نذكر منها : العملية المتصلة بالخزينة ,عمليات القرض عمليات مالية ,العمليات مع الخارج, عمليات في شكل خدمات متنوعة وتخضع المؤسسات البنكية لجملة من الضرائب والرسوم المباشرة والغير المباشرة, كباقي القطاعات الأخرى ومن بينها الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة الأرباح الشركات, والرسم على النشاط المهني و الرسم العقاري إضافة الى الرسم على القيمة المضافة. لهذا يجب على البنوك إظهار اهتمام أكبر للوظيفة الجبائية وهذا لتفادي الوقوع في تكاليف ضريبية و تحقيق أفضل الأرباح ممكن لضمان الاستمرارية و التطور والنجاح.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لجباية العمليات

تمهيد:

بعد التطرق لجانب النظري لموضوع الدراسة حول جباية العمليات المصرفية في الجزائر, من خلال تقديم مجموعة من المفاهيم والاسس النظرية لجباية العمليات المصرفية في الجزائر وتسيير الضريبة خاصة في القطاع البنكي ولتجسيد هذا الموضوع في الواقع العملي, والاجابة على مختلف التساؤلات خصصنا هذا الفصل لدراسة الميدانية وذلك في احد البنوك التجارية الجزائرية, إذ قمنا بالاطلاع على اساليب الجباية في البنوك بجمع كافة المعلومات والمعطيات المتحصل عليها خلال فترة التربص الذي قمنا بإجرائه بينك البركة الذي مكننا بتعرف على أهم الضرائب والرسوم التي يسدها القطاع البنكي واهم التصريحات الجبائية المقدمة من طرف البنك ولقد حاولنا في هذا الفصل تقديم بطاقة فنية للبنك. ثم التطرق لاهم الضرائب التي يلتزم بها البنك ولتوضيح ذلك تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الاول: اساسيات حول بنك البركة فرع وكالة الوادي.

المبحث الثاني: إدارة العمليات الجبائية في بنك البركة.

المبحث الثالث: نظرة حول الاجراءات التصريحية المقدمة من طرف البنك.

المبحث الاول: أساسيات حول بنك البركة فرع وكالة الوادي

يعتبر بنك البركة الجزائري فرعاً من الفروع التي افتتحتها مجموعة دلة البركة التي يقع مقرها الرئيسي في البحرين والمتواجدة في أكثر من دولة عربية وإسلامية وغير إسلامية. ويعتبر بنك البركة الجزائري أحد البنوك الإسلامية التي تستمد أسس عملها من ضوابط الشريعة الإسلامية إلا أنه ينشط في بيئة تقليدية لا تراعي طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وهذا ما سوف نناقشه في مبحثنا هذا من خلال المطلب الأول والمتمثل في التعريف ببنك البركة الجزائري لوكالة الوادي و المطلب الثاني الهيكل التنظيمي لبنك البركة

المطلب الاول: ماهية بنك البركة الاسلامي الجزائري

الفرع الاول: نشأة وتطور بنك البركة الاسلامي الجزائري

في الجزائر كانت بداية التجربة بتأسيس بنك البركة الجزائري الذي يعد أول بنك إسلامي مشترك بين القطاعين العام والخاص، وتعود فكرة إنشائه إلى سنة 1984 من خلال المحادثات التي أجراها "بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية" مع شركة دلة البركة الدولية، حيث أسفرت هذه المحادثات على حصول الجزائر على قرض مالي قيمته 30 مليون دولار خصص لتدعيم تمويل التجارة الخارجية، كما عززت هذه المحادثات ونتائجها ثقة الطرفين ببعضهما، الأمر الذي أسهم في إقامة الندوة الرابعة لمجموعة دلة البركة المصرفية في الجزائر في نوفمبر 1986، أين نوقشت فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر، لتتجسد هذه الفكرة على أرض الواقع بإبرام اتفاقية إنشائه بتاريخ 1 مارس 1990 بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري " وشركة دلة القابضة "، بصدر قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 .

تم الترخيص لبنك البركة واعتمد رسمياً في 20 ماي 1990 وبأشر أعماله المصرفية ابتداء من الفاتح سبتمبر 1991.

بنك البركة الجزائري هو بنك مختلط جزائري سعودي، حيث يمثل الطرف الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 50% ويمثل الطرف السعودي مجموعة البركة المصرفية (AL BARAK BANKING CROUP) بنسبة 50% وهو بنك تجاري يخضع نشاطه المصرفي لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، ولقد تطورت أعماله في مجال التمويل اللاربوي، حيث بدأ بنك البركة الجزائري نشاطه برأس المال قدره 500.000.000 دينار جزائري (خمسمائة مليون دينار جزائري).

ويتمثل مقر بنك البركة الجزائري، في حي بوتلجة هويدف، فيال رقم 1، بن عكنون الجزائر ولديه فروع في مناطق التراب الوطني منها الجزائر، تيزي وزو، بلدية، بسكرة، قسنطينة، مستغانم، الشلف، الوادي، غرداية، الأغواط،

أم البواقي، باتنة، بجاية، تلمسان، سطيف، سكيكدة، سيدي بلعباس، عنابة، وهران، برج بوعريج. يقوم بإدارة البنك مجلس إدارة يتراوح عدد أعضائه من 03 إلى 07 أعضاء من المساهمين تختارهم الجمعية العامة العادية، تحت رئاسة رئيس ونائب له وهذا لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، ويمكن للجمعية إنهاء مهام أي عضو وكما أن للبنك مدير عام و 04 مساعدين ويراقب عملياته مراقبان للحسابات و 03 مراقبين شرعيين يمثلون الهيئة الشرعية.

الفرع الثاني: أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري⁷⁴

1991

تأسيس بنك البركة الجزائري.

1994

الاستقرار والتوازن المالي للبنك.

1999

المساهمة في تأسيس شركة التأمينات "البركة و الأمان"

2000

المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص

2002

إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد

2003

إنشاء شركة للترقية العقارية "دار البركة" برأسمال 1.550.000.000 دينار جزائري

2006

زيادة رأسمال البنك إلى 2,5 مليار دينار جزائري.

2009

زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.

2015

إنشاء معهد للبحوث والتدريب في الصيرفة الإسلامية IRFI

2015

إنشاء شركة للخبرات العقارية "SATEC IMMO" برأس مال قدره 15.000.000 دينار جزائري

2016

الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري

2017

⁷⁴ <https://www.albaraka-bank.dz/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%83%D8%A9/?lang>
20:33-23/05/2023

زيادة ثلاثة لرأس المال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري.

2018

أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي تصنيف Global Finance

2018

من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية

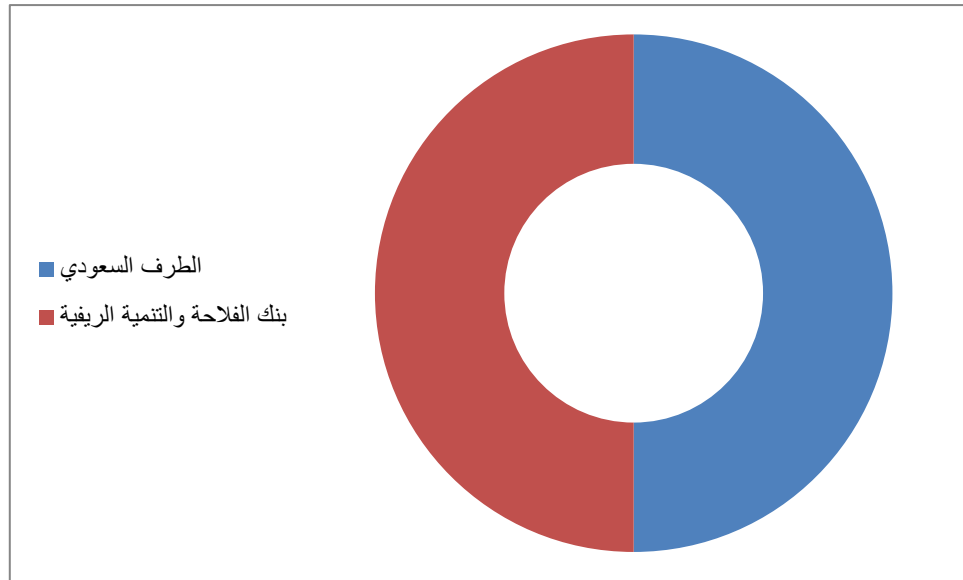
2019

من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.

2020

زيادة رابعة لرأس المال البنك إلى 20 مليار دينار جزائري.

الشكل رقم 02-01: يمثل الأطراف المؤسسة لبنك البركة الجزائري.



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معلومات السابقة

المطلب الثاني: عموميات حول بنك البركة لوكالة الوادي

الفرع الأول: تعريف بنك البركة لوكالة الوادي

هي وكالة بنك البركة الجزائري بالوادي رقم، 304 المتوجدة مقرها بحي 400 سكن بالوادي فتحت ابوابها في

2011/05/15 تضم طاقم من الموظفين يتشكل من 13 موظفا.

وتمثل الوكالة مركز الخدمات القاعدية للبنك وهي الخلية الفعالة لاحتوائها على هيكل الاستقبال والمعالجة

وتشكل الوكالة الهيكل القاعدي للاستغلال في عمليات البنوك الايداع والائتمان وتعتبر مركز للتكاليف والاجراءات

كما انها تمثل في حد ذاتها محل تجاري وهي مجبرة على التطوير.

- ❖ يمكن اعتبار الوكالة محرك رئيسي في نشاط البنك حيث يجب إن تضمن كل الخدمات المطلوبة في العملاء وهذا لجذبه وكسب احترامهم.
- ❖ صورة البنك كما تعتمد على مردودية الوكالة بصفة خاصة
- ❖ دراسة وتحليل ملفات التمويل والتكفل بعمليات تحصيل القيم لمقدمة من طرف العملاء وتطبيق أوامر التسديد
- ❖ للوكالة دور هام في الإعلام وتقديم النصائح وذلك بهدف التطوير وكذا القضاء على التعقيدات الاقتصادية والراجعة للخبرة المحدودة للأعوان الاقتصاديين في التحكم في مشاكل التمويل
- ❖ تحقيق مخطط جمع الموارد طبقا للتوجيهات والتنبؤات مجددة من طرف المديرية العامة

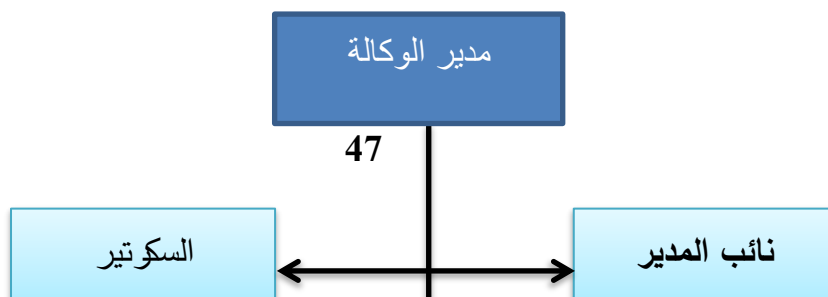
الفرع الثاني: مهام بنك البركة لوكالة الوادي

مهام بنك البركة :

- **المدير:** خاضع مباشرة تحت سلطة مدير الشبكة، ويعتبر المسؤول الأول عن التسيير والنتائج التجارية لهيكلته، وهو يمثل بنك البركة الجزائري على مستوى المحلي، ومن مهامه:
 - مراقبة كل أنشطة الخاصة بوكالة ومتابعة الانظمة؛
 - السهر على جودة الخدمات المقدمة مع الدقة في المواعيد احترام اجال تطبيق العمليات؛
 - الامضاء على الوثائق؛
 - تطبيق القواعد الداخلية للوكالة وفقا لقانونه الخاص؛
 - المعرفة الجيدة لمخطط الاقتصادي والتنبؤ بمخاطر.
- **نائب المدير:** والذي يكون خاضع لسلطة مدير الفرع ويقوم مقامه عند غياب هذا الأخير، تتمثل مهامه الأساسية في تحقيق نشاطات وأهداف الفرع وكذلك تسيير الوسائل البشرية والعتاد إضافة إلى الجانب المتعلق بالميزانية وأمن الفرع وبالنظر إلى التطورات الحاصلة في طرق التمويل فإن نائب المدير يقوم بتسيير شؤون الزبائن، فيما يتعلق بالمعاملات المالية وذلك باتخاذ كافة الإجراءات البنكية الواجب اتخاذها لإنجاح عمليات التمويل من مضاربة ومراجحة وغيرها ويحرص على ضمان السير الحسن لمختلف العمليات بين مصالح والاقسام الخاضعة لسلطته.
- **السكرتيرة:** تقوم باستقبال المكالمات وتحديد المواعيد، فهي بمثابة همزة وصل بين المدير وباقي المسيرين في المصرف الى غير ذلك منم وظائف التي تؤديها، مثل تصوير الوثائق.

- **مصلحة عملية الصندوق/ المحفظة:** تقوم مصلحة الصندوق بجميع الاعمال المتعلقة بالصندوق، فتقوم بتسيير وفتح حسابات الزبائن واستقبالهم والقيام بالتسديد، التحويلات، والوضع تحت التصرف، كما تصدر الشيكات المصرفية وتمنح دفاتر توفير وتسيير حسابات الاستثمار.
- **مصلحة المحفظة:** اما مصلحة المحفظة تتعلق بتسيير العمليات الخاصة بالأوراق المالية التجارية كسندات الصندوق السفتجات الاكتتاب والرهن العقاري... الخ
- **مصلحة التجارة الخارجية:** هي مسؤولة عن كل المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية من طرف توطين عمليات الاستيراد والتصدير، متابعة حساب العملة الصعبة والتبادل النقدي وكذلك التوطين والتحقق من عمليات الاعتماد المستندي ومتابعة السجلات القانونية حيث تكون تحت إشراف نائب مدير الفرع.
- **مصلحة القروض:** ومن مهامه ما يلي:
 - انشاء ملف القرض؛
 - دراسة القرض من جميع النواحي وتحديد مختلف الاخطار؛
 - منح القروض بمخلف انواعها؛
 - متابعة استغلال القروض؛
 - اهم الوثائق الخاصة بطلب القرض بينك البركة.

الشكل رقم 02-02 : الهيكل التنظيمي المعتمد لبنك البركة لوكالة الوادي



مصلحة
الصندوق
والمحفظة

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من طرف البنك بركة-الوادي-.

المبحث الثاني: إدارة العمليات الجبائية في بنك البركة وكالة الوادي

إن نظام فرض الضريبة على أعمال البنوك في النظام الجبائي الجزائري كباقي المؤسسات الاخرى، وعليه سنتطرق في هذا المبحث لعملية سير العمليات الجبائية في القطاع البنكي وكيفية تسديد الضرائب المباشرة في بنك البركة وكالة الوادي.

المطلب الأول: الضريبة على ارباح الشركات

يتم تسديد الضريبة على ارباح الشركات وفق طريقتين

- طريقة الاولى: نظام دفع التلقائي: وتتمثل هذه الطريقة في تسديد الضريبة على ارباح الشركات من طرف المكلف بالضريبة نفسه، حيث يقوم بحساب الأقساط الوقتية و تحديد متبقى التصفية و التي تسدد تلقائيا لصندوق قابض الضرائب دون إصدار مسبق للجدول من طرف مصالح الضرائب.
- طريقة الثانية: نظام الاقتطاع من المصدر: يخص بعض المداخل التابعة للضريبة على ارباح الشركات منها مداخل رؤوس الأموال المنقولة

الدفع التلقائي يتم تسديد الضريبة على ارباح الشركات في شكل اقساط وقتية وذلك خلال الآجال المحددة لها أما فيما يخص متبقى التصفية فيتم تسديده عند اختتام السنة المالية كالتالي:

التسبيق الاول: من 20 فيفري الى 20 مارس

التسبيق الثاني : من 20 ماي الى 20 جوان

التسبيق الثالث : 20 اكتوبر الى 20 نوفمبر

متبقى التصفية: خلال اجل اقصاه 30 أفريل من السنة الموالية

حيث يتم احتساب الاقساط على اساس الارباح المحققة والتي تعد القاعدة لاحتساب الضريبة على ارباح الشركات، حيث كل دفعة يساوي 30% من الضريبة الاجمالية المتعلقة بأرباح الدورة الاخيرة وإذا كان المبلغ الضريبة للسنة الموالية غير معروف فإن القسط الاول يحسب على اساس الضريبة لسنة التي تسبقها ومبلغ الدفعة الأولى يتم تعديله عند تسديد القسط الثاني وإذا كانت المؤسسة حديثة النشأة فإن القسط الاول يساوي 30% من الأرباح التي يتم تقديرها من راس المال المسخر

$$\text{التسبيق} = \text{الربح الجبائي} \times \text{معدل الضريبة} \times 30\%$$

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لحياة العمليات المصرفية

وتتم عملية التصفية على ارباح الشركات سنويا بعد تحديد النتيجة الفعلية المحققة وذلك قبل الضريبة ويلتزم البنك بدفع الضريبة والتصريح قبل 30 أفريل من كل سنة حيث يجرى الفرق مجموع التسيبقات المدفوعة خلال السنة وقيمة الضريبة المحسوبة فعلا في اخر السنة ويحسب كالتالي:

$$\text{متبقى التصفية} = \text{الضريبة الحقيقية للسنة ن} - \text{مجموع التسيبقات الثلاثة المدفوعة}$$

ونكون امام 3 حالات

- 1- قيمة التسيبقات اكبر من قيمة الضريبة المحققة فعلا: أي رصيد التصفية سالب ويرحل لسنة القادمة.
 - 2- قيمة التسيبقات مساوية لقيمة الضريبة المحققة فعلا: رصيد التصفية معدوم.
 - 3- قيمة التسيبقات أقل من قيمة الضريبة المحققة فعلا: رصيد التصفية موجب يتم تسديد بشيك بنكي.
- حيث يتم التصريح بتسيبقات بواسطة التصريح الشهري G°50 والذي يودعه البنك خلال 20 يوم الأولى المالية لكل ثلاثي لدى قابض الضرائب بمديريات كبريات المؤسسات ويرفق هذا التصريح بأمر بالدفع وصك بنكي مؤشرين من طرف قسم المحاسبة والمكلف بالمالية.
- أما فيما يخص رصيد التصفية فيتم دفع قيمة الضريبة بعد التصريح بالميزانية السنوية او الجبائية للبنك لدى المصالح الجبائية والمتمثلة في مديرية كبريات المؤسسات.
- يتم احتساب الضريبة على ارباح الشركات كما يلي:
- بنك البركة يحقق مجموعة من الارباح في السنوات 2017.2018.2019 المتمثلة في الجدول التالي:

الجدول 01-02 أرباح بنك البركة في السنوات 2017.2018.2019 : الوحدة: مليون دولار

السنوات	2019	2020	2021
الربح	131	147	166

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على <https://www.albaraka-bank.dz>

في هذه الحالة يتم حساب التسيبقات ورصيد التصفية لسنة 2019

القسط الاول: ويتم تسديده من 20 فيفري الى 20 مارس

الضريبة لسنة 2019: $131000000 \times 26\% = 34060000$ م د

القسط الاول: $34060000 \times 30\% = 10218000$

القسط الثاني: و يتم تسديده من 20 ماي الى 20 جوان

الضريبة لسنة 2020: م د

$$38220000 = 147000000 \times 26\%$$

القسط الثاني: $38220000 \times 30\% = 11466000$ م د

فارق الربح = $10218000 - 11466000$

فارق الربح = 1248000

عليه تصبح قيمة القسط الثاني = $1248000 + 11466000$

12714000 الواجب دفعه لمصالحه الضرائب خلال سنة 2021

القسط الثالث: يتم تسديده 20 أكتوبر الى 20 نوفمبر

الضريبة لسنة 2020: $147000000 \times 26\% = 38220000$

القسط الثالث: $38220000 \times 30\% = 11466000$

متبقى التصفية: ويتم تسديده في اجل أقصاه 30 أبريل 2021

الضريبة الواجبة الدفع لسنة 2020: $166000000 \times 26\% = 43160000$

مجموع الأقساط التي تم دفعها = القسط الاول + القسط الثاني + القسط الثالث

$11466000 + 12714000 + 10218000$

= 34398000

متبقى التصفية = الضريبة واجبة الدفع لسنة 2021 - مجموع الأقساط

$8762000 = 34398000 - 43160000$

وتتمثل الالتزامات التي تكون على عاتق المكلف بالضريبة عند التصريح بالضريبة على ارباح الشركات كما يلي:

❖ التصريح بالوجود.

❖ التصريح الشهري.

❖ التصريح السنوي للنتائج.

❖ كيفية مسك الدفاتر المحاسبية.

الالتزامات المحاسبية: (مقابلة مع نائب المدير)

يلتزم البنك بالالتزامات المحاسبية عند تسديد الضريبة على أرباح الشركات كالتالي:

مسك المحاسبة:

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لحياة العمليات المصرفية

طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها ولاسيما طبقا للمادة 6 من قانون المالية لسنة 2009 والذي ينص باحترام التعريفات الواردة في نظام المحاسبة المالي، مع تحفظ أن تكون هذه التعريفات غير متناقضة مع الأنظمة الجبائية المطبقة فيما يخص وعاء الضريبة.

كما يتعين على البنك أن يذكر في تصريحهم السنوي، مبلغ رقم الأعمال ورقم التسجيل التجاري وكذا عنوان المحاسب أو الخبراء المكلفين بمسك محاسبتكم وتحديداتها ومراقبة النتائج العامة. مشيرين في ذلك إن كان هؤلاء التقنيين يشكلون جزءا من المستخدمين الأجراء لمؤسستكم أم لا.

إضافة إلى إرفاق التصريحات بالملاحظات الأساسية والاستنتاجات المتوقعة والتي يمكن تسلمها من الخبراء المحاسبين أو المحاسبين المعتمدين المكلفين من طرفكم في إعداد أو مراقبة تحصيلكم أو حسابات نتائجكم للاستغلال. تقديم الوثائق المحاسبية:

يتعين على البنك عند كل طلب من المفتش جميع الوثائق المحاسبية والجرد ونسخ من الإرساليات وأوراق الإيرادات والنفقات التي من شأنها أن تبرر دقة النتائج المشار إليها في التصريح.

حفظ الوثائق المحاسبية

يتعين على البنك حفظ سجلات ووثائق محاسبية وكذا الوثائق التبريرية، التي بناء عليها يتم ممارسة حق المراقبة وإجراء تحقيق خلال عشر (10) سنوات. يبدأ هذا الأجل في السريان فيما يخص السجلات اعتبارا من تاريخ آخر تقييد، وفيما يخص الوثائق التبريرية اعتبارا من التاريخ الذي حررت فيه.

المطلب الثاني: الضريبة على الدخل الاجمالي

يلتزم بنك البركة بتسديد الضريبة على الدخل الاجمالي صنف المرتبات IRG/SALARE والمتعلقة بعمال وموظفي البنك وذلك على مستوى الوكالة، حيث يقوم المكلف بالمحاسب والاجرة وذلك بقسم المحاسبة والتدقيق الذي يتكون من 03 عمال، بحساب اجرة العمال وخصم الضريبة على الدخل الاجمالي والتصريح بها شهريا وذلك قبل 20 يوم من كل شهر وهذا لتفادي التأخير ويتم الصريح شهريا بواسطة G^o50 مرفقا بشيك بنكي.

وعليه يتم احتساب الاجر الخاضع للضريبة على الاجمالي كالتالي:

✕ أجر المنصب: هو الأجر الاساسي للعامل وهو خاضع للضريبة واشتراكات الضمان الاجتماعي وتكون من الاجر التقاعدي والعطل المدفوعة الاجر، وتخصم منها غيابات العامل ان وجدت والتي تحسب كالتالي:

أجرة المنصب = الاجر الاساسي + العطل المدفوعة الاجر - خصم الغياب

✓ الأجر الأساسي (القاعدي):

هو أجر محدد في سلم الاجور حيث لكل صنف الدرجة الخاص بها وكذا الاجر الموافق له، وهو المبلغ الذي تحسب على اساسه باقي المنح والتعويضات لذلك سمي بالأجر القاعدي ويحسب على اساس ايام العمل الحقيقية. ✓ خصم الغياب:

هو الخصم الذي يتعرض له العامل نتيجة غيابه عن العمل وتحسب على اساس الاجر القاعدي لليوم الى عدد ايام التغيب.

✓ العطل المدفوعة الأجر:

من العناصر الاساسية التي تدخل في تكوين اجرة العامل وتحسب على اساس ايام العمل الحقيقية، ويقتطع منها عند الغياب مثلها مثل الأجر الاساسي.

☒ المنح والتعويضات:

✓ منحة الاجر الوحيد: هي منحة للعمال المتزوجين وتخص الزوجة، وهي معفية من اشتراكات الضمان الاجتماعي والضريبة على الدخل الاجمالي، ويتحصل عليها العامل او العاملة في حالة ان الزوجة او الزوج لا يعملان. ✓ منحة العمل الدائم: تمنح للعمال الذين لا يستطيعون مغادرة مكان العمل من وقت البدء الى نهاية الدوام وتتراوح نسبتها ما بين 0-30% من الاجر القاعدي.

$$\text{منحة العمل} = \text{الاجر القاعدي} \times \text{نسبة العمل الدائم}$$

✓ منحة الخبرة المهنية: هو تقييم للخبرة المهنية الناتجة عن الاقدمية المكتسبة وتحسب على اساس الاجر القاعدي بنسبة مئوية تقدر ب 02%، مع مراعاة عدد السنوات العمل، وتحسب كالتالي:

$$\text{منحة الخبرة المهنية} = \text{الاجر القاعدي} \times \text{نسبة الخبرة المهنية}$$

✓ علاوة المردودية: هي علاوة تمنح بصفة دورية للعمال، وتقدر نسبتها ب 25% من الاجر القاعدي والتي تحدد على اساس كمية العمل والجودة في العمل وعدد الغيابات، وتحسب كالتالي:

$$\text{علاوة المردودية} = \text{الاجر القاعدي} \times \text{نسبة علاوة المردودية}$$

✓ تعويض القفّة: وتتمثل في قيمة الوجبة الغذائية التي من المفروض أن يتناولها العامل في مطعم البنك، وهي معفية من ضريبة الدخل الإجمالي واشتراكات الضمان الاجتماعي، وعند عدم توفرها تعوض بمبلغ يقدر ب 400 لكل يوم عمل.

تعويض القفة = التعويض اليومي × عدد أيام العمل الفعلية

✓ **تعويض النقل:** بمنح بحسب عدد الكيلومترات ما بين مكان العمل ومقر سكن العمال، ولكل مسافة معينة مبلغ معين خاص بها، والجدول التالي يوضح ما يلي:

الجدول رقم 02-02: المسافات والمبالغ الخاصة بتعويض النقل

المسافة بين مكان العمل و مقر السكن	مبلغ التعويض للشهر
ما بين 1 كلم الى 5 كلم	1000 دج
ما بين 5 كلم الى 10 كلم	2000 دج
ما بين 10 كلم الى 25 كلم	4000 دج

المصدر: القانون الداخلي للبنك.

✗ **الاقتطاعات:**

✓ **اشتراكات الضمان الاجتماعي:** وهي اقتطاعات اجبارية قانونية يخضع لها العمال و نسبتها 09% من الاجر الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي، وبحسب وفق العلاقة التالية:

اقتطاع الضمان الاجتماعي = الدخل الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي × 09%

✓ **الضريبة على الدخل الاجمالي:** وذلك من خلال سلم الضريبة على الدخل الاجمالي الصادر سنة 2008 ففيه نجد كل اجر وما يقابله من مبلغ الضريبة على الدخل الاجمالي الخاص به.

✓ **الدخل الصافي:** وهو الدخل الذي يسلم للعمال بعد كل الاقتطاعات القانونية و الضريبة على الدخل الاجمالي، يحسب كالتالي:

الدخل الصافي = الاجر الاجمالي - مجموع الاقتطاعات و الاشتراكات

مثال: قدر الاجر الاجمالي لاحد عمال بنك البركة لشهر ماي لسنة 2023 ب: 70.000 دج والذي

يتحدد كالتالي: (انظر الملحق رقم (04))

الأجر القاعدي = النقطة الاستدلالية × أجرة النقطة الواحدة

= 548 نقطة × 70 دج

= 38360.00 دج

منحة الخبرة المهنية = العامل لديه خبرة تقدر ب 7 سنوات وبعض الأشهر

= 2% × 7.04

= 14.08%

$$= 38360.00 \times 14.08\% = 5401.09 \text{ دج}$$

تعويض النقل = 1000 دج (المسافة ما بين 1 كلم و 5 كلم)

تعويض القفة = عدد الأيام × تعويض اليومي

$$= 22 \text{ يوم} \times 400 \text{ دج}$$

$$= 8800 \text{ دج}$$

منحة المردودية = الأجر القاعدي × 25%

$$= 38360.00 \times 25\%$$

$$= 9590.00 \text{ دج}$$

الأجر الإجمالي = الأجر القاعدي + منحة الخبرة المهنية + تعويض النقل + تعويض القفة + منحة المردودية

$$= 38360.00 + 5401.09 + 1.000 + 8800 + 9590.00$$

$$= 63151.09 \text{ دج}$$

الأجر الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي = الأجر الإجمالي - (تعويض القفة + تعويض النقل)

$$= 63151.09 - (8800 + 1.000)$$

$$= 53351.09 \text{ دج}$$

الاقتطاع لصالح الضمان الاجتماعي = الأجر الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي × 9%

$$= 53351.09 \times 9\%$$

$$= 4801.59 \text{ دج}$$

الأجر الخاضع لضريبة الدخل الإجمالي = الأجر الإجمالي - الاقتطاع لصالح الضمان الاجتماعي

$$= 63151.09 - 4801.59$$

$$= 58349.49 \text{ دج}$$

وعليه بالاعتماد على المادة 104 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة يمكن حساب الضريبة على الدخل

الإجمالي كالتالي:

الجدول رقم 02-03 معدلات الضريبة حسب شائع الدخل الشهري

نسبة الضريبة %	قسط الاهتلاك الدخل الشهري الخاضع للضريبة: دج
00	لا يتجاوز 10.000
20	30.000-10.001
30	120.000-30.001
35	أكثر من 120.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المادة 104 من قانون الضرائب الرسوم المماثلة لسنة 2023

الجدول رقم 02-04 حساب الاقتطاع الشهري

القسط	الفرق	النسبة	الضريبة
10.000-0	10.000-	00	00
30.000-10.001	20.000	20	4.000
58349,49-30.001	28.34949	30	8.505,847

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المادة 104 من قانون الضرائب الرسوم المماثلة لسنة 2023

$$\text{مجموع الضريبة} = 8.504,847 + 4.000 + 00$$

$$12.504,847 =$$

$$\text{مبلغ التخفيض} = 12.504,847 \times 40\%$$

$$5.001,93 =$$

لكن القانون ينص على أن التخفيض لا يكون أقل من 1000 دج ولا أعلى عن 1500 دج لهذا يتم

تحديد قيمة مبلغ لتخفيض بـ 1500 دج ومنه:

الضريبة على الدخل الإجمالي بعد التخفيض = الضريبة على الدخل قبل التخفيض - مبلغ التخفيض

$$1500 - 12.504,847 =$$

$$= 11002.00 \text{ دج}$$

اشتراكات أخرى = 400.00 (اشتراكات تعاضدية)

الأجر الصافي = الأجر الإجمالي - (الاقتطاعات للضمان الاجتماعي + الضريبة على الدخل الإجمالي +

اشتراكات تعاضدية)

$$= 16.203.59 - 63.151.09$$

$$= 46.947.50$$

أما فيما يخص التصريح السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي، والذي يتم التصريح به سنويا على مستوى مديرية كبريات المؤسسات وذلك لجميع موظفي بنك البركة على المستوى الوطني.

الضريبة على الدخل الإجمالي (الاقتطاع من المصدر)

وتشمل كافة مداخيل الودائع والكفالات وهي خاضعة لضريبة الدخل الإجمالي صنف مداخيل رؤوس الأموال المنقولة، والمتمثلة في المبالغ المستحقة من الدخل وتحدد هذه الأوعية الضريبية للخضوع للضريبة على الدخل حيث تقوم كل وكالة وذلك قبل الخامس من كل شهر (05) بتحويل المبالغ المالية مرفقة بجدول بياني تفصيلي ، والذي بدوره يقوم بتسجيل هذه العمليات في حسابات خاصة وتجمع شهريا عن طريق برنامج محاسبي وذلك بقسم المحاسبة وتشمل ما يلي: (مقابلة مع رئيس قسم المحاسبة، 14/03/2023 14:45)

- الديون الرهنية الممتازة منها العادية وكذا الديون المتمثلة بالأسهم والسندات العامة وسندات القرض الأخرى؛
- الودائع المالية تحت الطلب أو لأجل محدد، مهما كان المودع ومهما كان تخصيص الوديعة؛
- الكفالات نقدا.
- الحسابات الجارية
- سندات الصندوق

حيث تؤسس قاعدة فرض الضريبة على مداخيل الديون والودائع والكفالات على المبلغ الإجمالي والمبالغ المستحقة من الدخل وكافة الحواصل الأخرى للديون والودائع والكفالات والحسابات الجارية وسندات الصندوق، حيث أن هذه المداخل لا تستفيد من تخفيض.

وتحدد نسبة الاقتطاع من المصدر حسب قانون الضرائب والرسوم المماثلة لسنة 2023 وذلك حسب المادة

104 كما يلي:

❖ عوائد الديون وعوائد الكفالات

- يحدد بنسبة 10% بالنسبة لعوائد الديون والكفالات؛
- غير أن هذه النسبة تحدد بنسبة 50% محررة من الضريبة بالنسبة لحواصل السندات غير الإسمية أو لحاملها.

❖ الفوائد الناتجة عن المبالغ المقيدة في دفاتر أو حسابات الادخار للأشخاص

- تحدد بنسبة 1% بالنسبة للقسط الذي يقل عن 50.000 دج أو ما يعادلها؛
- 10% فيما يخص قسط الفوائد الذي يزيد عن 50.000 دج.

مثال: 01

بلغت قيمة حواصل السندات غير الاسمية لشهر مارس سنة 2022 ببنك البركة قيمة 34,904,000 دج وعليه تقدر قيمة اقتطاع الضريبة بالشكل التالي:

$$34.904.000 \times 50\% = 17.452.000 \text{ دج. وعليه يصبح هذا الدخل محررا من الضريبة.}$$

مثال: 02

بلغت قيمة الفوائد المحققة من طرف البنك بالنسبة للأقساط التي تزيد عن 50.000 دج وذلك شهر مارس ببنك البركة لنفس السنة 24,387,290 دج،

وعليه تقدر قيمة الضريبة المقتطعة كما يلي:

$$243.872.900 \times 10\% = 24.387.290 \text{ دج ويصبح هذا الدخل محررا من الضريبة.}$$

ويتعين على البنك مسك سجل خاص تقيد في أعمدة متميزة ما يلي:

- اسم صاحب كل حساب الخاضع للضريبة ورقم الحساب ورقم التسجيل؛
- مبلغ الفوائد الخاضعة للاقتطاع
- تاريخ تسجيل الحساب، وتسجيل الفوائد الدائنة والمدينة حيث يلتزم البنك بدفع الاقتطاع المطابق لهذه الفوائد.

ثم تقوم الوكالات بتجميع الوحدات في حساب واحد، حيث يتم التحويل إلى الجزائر العاصمة وذلك لدى قابض الضرائب المديرية كبريات المؤسسات خلال 20 يوم من كل ثلاثي حيث يكون في شكل تحويل مالي مرفقا بجدول مفصل وذلك لتحديد طبيعة الوديعة، حيث يدفع مبلغ الضريبة المستحقة عن طريق الاقتطاع من المصدر وإعداد تصريح الشهري (G°50) إضافة إلى تصريح أمر بالدفع وشيك بنكي بقيمة مبلغ الضريبة.

المطلب الثالث: الرسم على النشاط المهني

بعد تحديد وجمع كافة الوضعيات المالية لبنك البركة شهريا يتم حساب رقم الأعمال المحقق، حيث يقوم الإطار المكلف بالمحاسبة بإفادة المكلف بالجباية على مستوى المديرية بالوضعيات الشهرية لرقم الأعمال حيث يتم احتسابه شهريا وذلك قبل الخامس عشر (15) من كل شهر لتفادي التأخير في عملية التصريح لأنها يجب أن لا تتعدى العشرين (20) من كل شهر الموالي، وبدوره المكلف بالجباية يقوم بإعداد تصريح G°50 بناء على رقم الأعمال المقبوض فعلا، وباعتبار أن الحدث للمنشأ للرسم على النشاط المهني للبنوك هو تحصيل بالنسبة للخدمات ، ويتحدد رقم الأعمال أساسا من:

- الفوائد على العمليات مع المؤسسات المالية؛
- الفوائد على العمليات مع الزبائن؛
- العمولات على العمليات مع المؤسسات المالية
- العمولات على العمليات مع الزبائن
- العمولات على عمليات الصرف
- عمولات أخرى على الأداء والخدمات

وتتحدد نسبة الرسم على النشاط المهني في البنوك بـ: 02% من إجمالي رقم الأعمال، وكانت هذه الضريبة محلية تسدد على مستوى كل ولاية لدى قابض الضرائب لكنها بعد سنة 2012 أصبحت مركزية.

وتسدد لدى مديرية كبريات المؤسسات (DGE) بالجزائر العاصمة

ويحسب الرسم على النشاط المهني كالتالي

$$\text{الرسم على النشاط المهني} = \text{رقم الأعمال المحقق} \times \text{معدل الرسم على النشاط}$$

وكتوضيح عن أسلوب حساب الرسم على النشاط المهني فإن بنك البركة قد حقق رقم أعمال 448000000 دج، وعليه فإن قيمة الرسم على النشاط المهني تكون قيمتها كالتالي:

$$TAP = 448000000 \times 02\%$$

$$TAP = 89600000$$

ويقوم البنك بدفع قيمة الرسم على النشاط المهني قبل 20 من الشهر الموالي، حيث يتم إعداد تصريح (G°50) وكشف البنك لرقم أعماله وتصريح عن كل فرع من فروع البنك، وبرفق هذا التصريح أيضا بأمر بالدفع وصك بنكي يحمل مبلغ الرسم على النشاط المهني.

وعليه فإن البنوك من المكلفين بالضريبة والتابعين لمديرية كبريات المؤسسات، حيث تتمركز كل تصريحات الرسم على النشاط المهني الخاص بالوحدات أو المؤسسات أو الورشات مهما كان مقر إقامتها وتكتب وتدفع شهريا لدى مصالح الهيئة المكلفة بالمؤسسات الكبرى فيما يخص كل هذه الوحدات وعند كل تصريح يجب أن يرفق جدول يبين

فيه ما يلي:

✓ رقم التعريف الجبائي

✓ التعيين

✓ عنوان وبلدية وولاية محل الإقامة

✓ قم الأعمال الخاضع للضريبة والحقوق المترتبة عليه

✓ مجموع الأبواب السابقة.

علاوة على كيفية التصريح والدفع عن طريق التصريح (G50) ، فإن الرسم على النشاط المهني يمكن أن يتم التصريح به وتسديده عبر الطريق الإلكتروني في الآجال والشروط التي يتم تحديدها عن طريق التنظيم حسب المادة 166 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2023

المطلب الرابع: الرسم على القيمة المضافة في البنك

من بين الضرائب غير المباشرة التي تخضع لها البنوك والمتمثلة في الرسم على القيمة المضافة وذلك وفق وعاء ضريبي محدد معدلات

1. الرسم على القيمة المضافة في البنوك وإعفاءاتها

فيما يخص الرسم على القيمة المضافة تقوم كافة الوكالات بالتسجيل المحاسبي للعمليات اليومية التي تقوم بها، حيث تقوم الوكالات بإرسال تحويل مالي مدين مرفق بجدول تفصيلي لنوعية الضريبة، حيث أن هذا الجدول يحمل كافة البيانات المتعلقة بالطرف المدين والمتمثلة في (اسم المورد، رقم التعريف الجبائي، مبلغ الفاتورة، العنوان.....) وذلك قبل الخامس (05) من كل شهر.

وبدورها تقوم الوكالات قبل العشرين (20) من كل شهر يرسل المجمع كافة البيانات التي يتم جمعها من الوكالات إضافة للمبالغ التي تم تحويلها للمجمع، حيث هذا الأخير يقوم بتحويلها لمديرية كبريات المؤسسات بالجزائر العاصمة (DGE).

وتخضع أغلب العمليات التي تقوم بها البنوك وجوبا للرسم على القيمة المضافة بمعدل 19%، إلى أن بعض العمليات التي تقوم بها البنوك تكون معفية من الرسم على القيمة المضافة، وتتمثل هذه العمليات فيما يلي:

- عمليات القروض البنكية الممنوحة للعائلات من أجل اقتناء أو بناء مساكن فردية، .
- عمليات الاقتناء المنجزة من طرف البنوك في إطار عمليات القرض التجاري.
- ويحسب الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو المبيعات وفق العلاقة التالية:

$$\text{قيمة الرسم على القيمة المضافة} = \text{المبلغ خارج الرسم} \times \text{معدل الرسم على القيمة}$$

أما فيما يخص الرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع لصندوق قابض الضرائب فتحسب كالتالي:

$$\text{قيمة الرسم الواجبة الدفع} = \text{الرسم على القيمة المضافة على المبيعات} - \text{الرسم على القيمة المضافة على المشتريات}$$

حيث ينتج عن هذه العملية حالتين:

(1) إذا كانت النتيجة موجبة أي قيمة الرسم على القيمة المضافة على المبيعات أكبر من قيمة الرسم على المشتريات) فهو رسم مستحق الدفع ويسدد لصندوق قابض الضرائب.

(2) إذا كانت النتيجة سالبة أي قيمة الرسم على القيمة المضافة على المبيعات أقل من قيمة الرسم على القيمة المضافة على المشتريات فهو رسم يرحل للشهر الموالي (من

اعداد الطلبة باعتماد على <https://www.mfdgi.gov.dz>, 21/03/2013, 22.29

الالتزامات التصريحية

من بين الالتزامات التصريحية التي يلتزم بها المكلف فيما يخص الرسم على القيمة المضافة والتي تتمثل فيما يلي:

التصريح بالوجود: إن كنتم تمارسون نشاط جديدا، يتعين عليكم أن تكتبوا خلال ثلاثين (30) يوما من بدء عملياتكم، لدى مفتشية الرسوم على رقم الأعمال التي تتبعون لها، تصريحاً مطابقاً للنموذج الذي تقدمه الإدارة.

التصريح بالعمليات المنجزة: يتعين عليكم أن تقدموا في عشرين (20) يوما الأولى من الشهر، تصريحاً مطابقاً للنموذج المقدم من طرف الإدارة وأن تذكروا فيما يخص الشهر السابق من جهة المبلغ الإجمالي للعمليات التي قتمت بإنجازها، ومن جهة أخرى العمليات الخاضعة للضريبة. مثال: يجب التصريح بالعمليات المنجزة خلال شهر نوفمبر، في العشرين (20) يوما الأولى من شهر ديسمبر.

التصريح بالتوقف: إن توقفت عن ممارسة مهنتكم أو تنازلتم عنها، يتعين عليكم خلال العشرة (10) أيام التي تلي التوقف أو التنازل، أن تكتبوا تصريحاً لدى المفتشية التي تلقت التصريح بالوجود.

فيما يخص الرسم على القيمة المضافة

يلتزم المكلفون الذين ينتمون إلى نظام حقيقي بما يلي:

إيداع تصريح شهري برقم أعمالهم والرسم الواجب دفعه

مسك محاسبة منتظمة تتضمن دفاتر مرقمة ومؤشرة تسجل فيها يوميا بدون فراغات ولا تشطيبات المبالغ الخاصة بالعمليات المحققة سواء كانت خاضعة للضريبة أو خاضعة لها.

وضع لوحات تعريفية في واجهات البنايات التي يمارسون فيها نشاطهم.

أما مؤسسات الأشغال فهم ملزمون بتثبيت لوحة تعريفية خارج موقع الأشغال إظهار الرسم في الفواتير ووضعية الأشغال . وتقديم قائمة بالعمال والموظفين.

الالتزامات المحاسبية

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لحياة العمليات المصرفية

إن كان شخصا معنويا حقق رقم أعمال سنوي أعلى من 40.000.000: يتعين على البنك مسك محاسبة مطابقة لنظام المحاسبي المالي

إن كان شخصا طبيعيا حقق رقم أعمال سنوي أعلى من 40.000.000: يتعين على البنك أيضا مسك محاسبة مطابقة للنظام المحاسبي المالي

إجراء إعداد النظام الحقيقي

إن رقم الأعمال المدين بالضريبة هو ذلك الناتج عن التصريحات المكتتبه شهريا يتم اكتتاب التزامات التصريح والدفع إلكترونيا في الآجال والشروط التي يحددها التشريع الجبائي المعمول به بالنسبة للمؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات.

ولتوضيح كيفية حساب الرسم على القيمة المضافة للبنوك كالتالي:

مثال توضيحي: إذا كان رقم الأعمال المحقق من طرف البنك لشهر نوفمبر قدر بـ: 450.000.000 دج، رقم أعمال معفى من الرسم على القيمة المضافة ناتج عن عمليات التمويل الإيجاري بلغ 4.000.000 دج، وقام البنك بدفع رسم على القيمة المضافة على مشترياته قدر بـ 38.000.000 دج. يمكن توضيح قيمة الرسم على القيمة المضافة طبقا للعمليات المذكورة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-05 كيفية حساب الرسم على القيمة المضافة في البنوك

المبالغ	التعین
450.000.000	رقم الاعمال المحقق
4.000.000	رقم الاعمال المعفى من الرسم على القيمة المضافة
446.000.000	رقم الاعمال الخاضع للرسم على القيمة المضافة
$84.740.000 = 19\% \times 446.000.000$	مبلغ الرسم على القيمة المضافة
38.000.000	مبلغ الرسم على القيمة المضافة للمشتريات
46.740.000	الرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع

المصدر: (من اعداد الطلبة باعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك)

المبحث الثالث: نظرة حول اهم الاجراءات الضريبية المقدمة من طرف البنك

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لحياة العمليات المصرفية

هناك مجموعة من التصريحات الضريبية التي يلتزم البنك بالاكتمال والتصريح بها، محترما في ذلك المواعيد وتواريخ تسليمها للهيئة الجبائي المكلفة قانونيا، وعليه استعراضنا في هذا المبحث جملة من تصريحات التي يلتزم بها البنك.

المطلب الأول: التصريحات الضريبية

❖ التصريح بالوجود

يتم اكتاب التصريح بالوجود في غضون ثلاثين (30) يوم من بداية النشاط لدى المصلحة المسيرة للملف الجبائي (مفتشية الضرائب، مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب أو المراكز الجوارية للضرائب). ان لهذا التصريح اهمية كبيرة والذي يعطي للإدارة الجبائية معلومات كافية عن ميلاد مكلف جديد بضريبة جديدة والمتمثلة في الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على ارباح الشركات، حيث يرفق البنك بالتصريح بالوجود نسخة مطابقة ومصادق عليها من القانون الاساسي الى جانب الإمضاء المصادق عليه من قبل المدير. وعليه للخاضعين للضريبة اكتاب التصريح بالوجود وفقا للنموذج الممنوح من طرف الادارة حيث يتضمن تصريح بالوجود على المعلومات التالية:

الاسم واللقب

العنوان بالجزائر بالنسبة للجزائريين وخارج الجزائر بالنسبة للأجانب

تاريخ الايداع: خلال 30 يوم من بداية النشاط

مكان الايداع: مديرية كبريات المؤسسات

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02-06 يمثل التصريح بالوجود:

طبيعة الضريبة	الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة على ارباح الشركات
مكان ايداع التصريح	مديرية كبريات المؤسسات في حالة امتلاك المكلف بالضريبة بنفس الوقت مؤسسة رئيسية وعدة فروع او وكالة فإنه يجب اكتاب تصريح شامل لمكان تواجد المقر الاجتماعي او المؤسسة الرئيسية.
آخر أجل للإيداع	في ثلاثين 30 يوم من انطلاق النشاط
المطبوعة المستعملة	سلسلة رقم 8 G08
الأشخاص الواجب عليهم اكتاب التصريح	كل مكلف بالضريبة يمارس نشاط خاضع للضريبة

المصدر: من اعداد الطلبة الاعتماد على <http://www.mfdgi.gov.dz>

❖ تصريحات فصلية

يلزم البنك بتقديم جملة من التصريحات لصندوق قابض الضرائب عند التسديد ضرائبه حيث ان لكل نوع من الضرائب سلسلة من الوثائق الخاصة بها والتي يتم الاعتماد عليها عند التصريح والاقرار وتحديد الوعاء الضريبي.

❖ التصريحات الشهرية

تعد التصريحات الشهرية من بين اهم التصريحات التي يلتزم بها البنك عند تسديد ضرائبه وفي الأجل المحددة وهذا لتجنب التأخير.

حيث تعد بمثابة جدول اشهار خاص بالدفع يشمل كافة الضرائب والرسوم التي تفرض على البنوك ومدى التزامها بالوعاء الضريبي المفروض وتتمثل هذه الضرائب والرسوم في ما يلي:

- ضريبة الدخل الاجمالي
- الرسم على النشاط المهني
- الضريبة على ارباح الشركات
- الرسم على القيمة المضافة

حيث يتم ايداعها قبل العشرين 20 من الشهر الموالي لدى قابضة الضرائب المتخصصة وعليه الجدول التالي يوضح التصريحات الشهرية للبنك.

الجدول رقم 02-07 يمثل التصريح الشهري

طبيعة الضريبة	مكان الايداع	آخر اجل للإيداع	المطبوعة المستعملة
- ضريبة على الدخل الاجمالي: - المرتبات والاجور الاقتطاع من المصدر - الضريبة على الدخل الاجمالي: - الودائع والكفالات الاقتطاع من المصدر - الضريبة على ارباح الشركات: - الاقساط الوقتية التسبيقات - الرسم على النشاط المهني - الرسم على القيمة المضافة	بالنسبة لضريبة الدخل صنف الاجور والمرتبات قابضة الضرائب. وكذلك فيما يخص ضريبة الدخل الاجمالي للودائع والمكلفات والضريبة على ارباح الشركات و الرسم على النشاط المهني والرسم على قيمة المضافة لدى قابض الضرائب لكبريات المؤسسات	- في العشرين 20 يوم - الاول من الشهر	- سلسلة G50 اللون - الازرق النظام الحقيقي

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك

المطلب الثاني: التصريح السنوي لضريبة الدخل الاجمالي صنف المرتبات والاجور

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية لحياة العمليات المصرفية

فيما يخص التصريح السنوي للضريبة الدخل الاجمالي يكون على مستوى قابض الضرائب لمديرية كبريات المؤسسات بالجزائر العاصمة. ويصرح به من اجل المقارنة بين ما تم دفعه وما تم تسديده. ومنه تحتوي هذه الوثيقة على ما يلي:

- اسم المستخدم؛
 - عنوانه ومهنته؛
 - رقم التعريف الجبائي؛
 - قيمة المبالغ المدفوعة الى الصندوق قابض الضرائب و المتعلقة بالأجور المدفوعة خلال السنة؛
 - قيمة الحقوق المستحقة من اجل المكافآت والتعويضات المختلفة والمعاشات و الربوع الخاضعة للاقتطاع الخاصة بضريبة الدخل الاجمالي؛
- اما فيما يخص تاريخ ومكان الايداع فهي،
- مكان الايداع مديرية كبريات المؤسسات باعتبار ان البنك احد المكلفين التابعين لها صندوق قابض الضرائب
 - مكان الايداع : 30 أفريل من كل سنة
- (من اعداد الطلبة بناء على)

<https://www.mfdgi.gov.dz>

والجدول التالي يوضح التصريح السنوي بالمرتبات والأجور

الجدول رقم 02-08 : يمثل التصريح السنوي بالمرتبات والاجور

طبيعة الضريبة	الضريبة على داخل الاجمالي صنف المرتبات والاجور
مكان ايداع التصريح	المكان الذي يخص فيه الدفع مديرية كبريات المؤسسات
الوثائق الواجب إرفاقها عند التصريح	- كشف يخص الدفع المنجز خلال السنة السابقة ويجب ان يتضمن هذا الكشف فيما يخص كل المستفيدين البيانات التالية: - الاسم واللقب والعمل والعنوان - المبلغ الاجمالي قبل الاشتراكات للتأمينات والاجتماعية واقتطاعات والمبلغ الصافي بعد حسم الاشتراكات واقتطاعات المرتبات والاجور والمنح ... المسددة من خلال السنة المالية المذكورة - التصريح رقم G29 على الدعامة الالكترونية

آخر اجل للإيداع	على الأكثر 30 أبريل من كل سنة
المطبوعة المستعملة	سلسلة رقم G29

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك

المطلب الثالث: التصريح السنوي لضريبة على ارباح الشركات

يلتزم البنك بإعداد التصريح السنوي لضريبة على ارباح الشركات سلسلة G04 وهذا من اجل التصريح السنوي بالأرباح و النتائج . حيث يحتوي هذا التصريح على الارباح الخاضعة للاقتطاع ويتم اكتاب ارباح الشركات قبل 30 أبريل من كل سنة حيث يتوجب على البنك ذكر رقم الاعمال ورقم التسجيل التجاري اضافة للكشف المفصل للتسبيقات المدفوعة بصدد الضريبة على ارباح الشركات.

ويتعين على المصرح التصريح بالضريبة على ارباح الشركات تقديم كافة الوثائق المحاسبية وتلك خاصة بالجرد ونسخة من كافة الوثائق التي من شأنها اثبات صحة النتائج المبينة بالتصريح حيث تحتوي هذه الوثيقة الى ما يلي:

- التعريف بالمؤسسة.
- اسم وعنوان المحاسب الذي استخدمت المؤسسة خدماته.
- الضريبة على ارباح الشركات.
- الرسم على النشاط المهني.
- الحسومات.
- إضافة الى تحديد المعدل المطبق : حيث يفرض على البنوك معدل 26% لضريبة على ارباح الشركات في حين ان اجاله ومكان الايداع فهي كتالي
- تاريخ الايداع: قبل 30 أبريل للسنة الموالية
- مكان الايداع: مديرية كبريات المؤسسات

الجدول رقم 02-09: التصريح السنوي للضريبة على ارباح الشركات

طبيعة الضريبة	الضريبة على ارباح الشركات
مكان الايداع	مديرية كبريات المؤسسات
آخر اجل للإيداع	على الأكثر في 30 أبريل من كل سنة
المطبوعة المستعملة	ملحق رقم G°4
الوثائق الواجب إرفاقها عند التصريح	الميزانية الجبائية مستخرجات حسابات العمليات المحاسبية موجز لحساب النتائج كشف طبيعة المصاريف العامة و الاهتلاكات والمؤونات

كشف حساب النتائج	
كشف تسديدات فيما يخص الرسم على النشاط المهني	
كشف مفصل للتسيقات المدفوعة بعنوان الضريبة على ارباح الشركات	
كشف يبين تخصيص كل السيارات السياحية الظاهرة في أصولها او التي تتحملها مصاريفها خلال السنة المالية	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك

المطلب الرابع: التصريح السنوي للرسم على النشاط المهني

فيما يخص تصريح الرسم على النشاط المهني يكون لدى مديرية كبريات المؤسسات وذلك قبل 30 من أفريل, من خلال التصريح برقم الاعمال المحقق حيث يلتزم البنك بإعداد التصريح السلسلة رقم G04 وعليه فإن اجال و مكان الايداع كالتالي:

- تاريخ الايداع 30 أفريل من كل سنة
- مكان الايداع : مديرية كبريات المؤسسات

الجدول رقم 02-10 التصريح السنوي بالرسم على النشاط المهني

طبيعة الضريبة	مكان الايداع	آخر اجل للإيداع	المطبوعة المستعملة	الوثائق الواجب ارفاقها عند التصريح
الرسم على النشاط المهني	مديرية كبريات المؤسسات	على الاكثر في 30 أفريل من كل سنة	سلسلة رقم G04	كشف الزبون التصريح حسب المؤسسة او وحدة الاستغلال في كل بلدية من بلديات من مكان تواجدهم

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك

ونتيجة للتعديلات التي حدثت على التصريحات الجبائية للبنك, وبسبب ان اغلب الضرائب اصبحت تسدد على المستوى المركزي و ذلك بالجزائر العاصمة, حيث يتمثل دور البنك كوسيط في إرسال كافة البيانات المعلومات إضافة الى تحويل المبالغ المالية الكترونيا لمصلحة الجباية حيث يتم على مستواها القيام بكافة الاجراءات التصريحية اللازمة وكذا تحديد الوعاء الضريبي المفروض لمختلف الضرائب والرسوم المفروضة على البنك.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن إدارة العمليات الجبائية في المؤسسات البنكية يميزها طبيعة نشاط البنك الذي يخضع بعض المداخل إلى الضريبة على الدخل الاجمالي الاقطاع من المصدر هذا من جانب ومن جانب آخر نجد أن المؤسسات البنكية كشخص معنوي أو كشركة أموال من حيث الشكل القانوني تخضع لجملة من الضرائب والرسوم، بصفته المكلف الحقيقي يتحمل عبء هذه الضرائب والرسوم منها ما يقتطع من رقم أعماله ومنها ما يقتطع من نتيجته السنوية.

وتحرص البنوك دائما على تسديد كافة الضرائب والرسوم المحددة وفق النظام الضريبي في الآجال والمواعيد المحددة واعداد كافة التصريحات الضريبية والجبائية وهذا لتجنب المخاطر الجبائية التي تنعكس مباشرة على المردودية المالية للبنك، إضافة إلى وجوب احترام كافة الاجراءات التنظيمية بشكل دقيق، وذلك من مستوى القاعدي المتمثل في الوكالات الى المستوى المركزي وهذا لضمان تجنب وجود مخاطر جبائية والحفاظ القيمة الفعلية للبنك.

خاتمة عامة

عرف النظام الجبائي الجزائري اليوم كوسيلة فعالة في دعم السياسة المالية لخزينة الدولة خاصة بعد مروره بعدة إصلاحات هامة دخل من خلالها إلى مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية التي تشهد حركة جد سريعة , كما هدف هذا الإصلاح إلى تبسيط النظام وجعله أكثر فعالية بتبنيه ضرائب جديدة حيث كان أهمها ضريبة على الدخل الإجمالي وضريبة على أرباح الشركات، إضافة إلى ضريبة مست الإنفاق العام أطلق عليها اسم الرسم على القيمة المضافة.

وللبنوك التجارية دور هام في النشاط الاقتصادي وهذا نظرا لحجم العمليات والأنشطة التي تقوم بها والتي يترتب عليها تحقيق مداخيل هامة، هذا ما يجعلها عنصرا فاعلا في تمويل الخزنة العامة من خلال جملة الضرائب والرسوم التي تفرض عليها والذي يتوجب على البنوك الالتزام بها وفي الآجال المحددة، لهذا تعتبر من أهم المتغيرات التي تهتم بها البنوك التجارية، وتهدف البنوك لتحمل أقل تكلفة ضريبية من خلال المعرفة الشاملة بالقوانين وتأثيراتها على مختلف العمليات والأنشطة التي تقوم بها، لهذا يتوجب على البنوك أن تسير الجباية بالطريقة التي تضمن من خلالها أحسن الاختيارات التي تقلل من التكلفة الضريبية .

الاجابة على الفرضيات

الفرضية الأولى: " يتم دفع الضرائب و الرسوم المطبقة على البنوك التجارية كل سنة لمصلحة الضرائب".

تلتزم البنوك التجارية بتسديد كافة الضرائب والرسوم التي تفرض عليها لدى قابض الضرائب بمديرية كبريات المؤسسات فمنها ما تلتزم البنوك بتسديده سنويا والمتمثلة في الضريبة على أرباح الشركات والتي تحدد على أساس الربح الجبائي المحقق من طرف البنك في نهاية السنة المالية، ومنها ما تلتزم بتسديده شهريا كالرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة والذي يحدد على أساس رقم الأعمال المحقق من طرف البنك، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: " تخضع البنوك التجارية لمختلف الضرائب والرسوم كالضرائب على رقم الأعمال والضرائب على النتيجة أي كباقي المؤسسات إلا أن ما يميز النشاط البنكي من عمليات يجعله خاضع لضرائب أخرى كضرائب على الفوائد و الودائع".

يتأكد صحة هذه الفرضية انطلاقا من نشاط البنك وإرادتها أي ان القروض يترتب عنها فوائد وعمولات وهي اساس مداخيل البنك والعمليات البنكية التي تخضع من جهة الى ضرائب على الدخل يتحملها البنك و المكلف قانوني باقتطاع من مصدر من مداخيل عملائه ومن جهة اخرى مكلف حقيقي من حيث الالتزام بمجموعة من الضرائب والرسوم التي ترتبط بنشاطه من حيث دفع الرسم على النشاط المهني و ضريبة على ارباح الشركات.

الفرضية الثالثة: " تتم في بنك البركة الجزائر العمليات الجبائية على مختلف المداخل المحقق من طرف البنك أو من طرف عملائه, ويتم معالجتها على مستويين أولهما قاعدي على مستوى الوكالات و الثاني مركزي على مستوى المديرية العامة للبنك".

ويتأكد صحة هذه الفرضية أي ان البنك يخضع رقم اعماله للرسم على النشاط المهني, وتخضع نتيجته للضريبة على الارباح الشركات, و يعتبر البنك المكلف قانوني فإنه يخضع موظفيه للضريبة على الدخل الاجمالي صنف المرتبات و الاجور والضرائب على الدخل على مختلف المداخل المحققة من طرف زبائنه كمداخيل الفوائد والرسم على القيمة المضافة و الودائع والقروض و يتم تسييرها والالتزام بدفعها ضمن اجال محددة ويتم معالجتها على مستوى الوكالات , اما تسيير اهم الضرائب والرسوم فيتم على مستوى المديرية العامة للبنك

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع جباية العمليات المصرفية تمكنا من استخراج مجموعة من النتائج:

- تعتبر سنة 1991 سنة اصلاح الهيكل للنظام الضريبي الجزائري والتي كان مفادها بالدرجة الاولى على تأسيس ثلاث ضرائب جديدة وهي الضريبة على الدخل الاجمالي , الضريبة على ارباح الشركات والرسم على القيمة المضافة.
- التسيير الجبائي ممارسة إدارية و مالية وقانونية مهمة للبنوك التجارية في العمل على انخفاض التكاليف الجبائية مما ينعكس في تحقيق وفر مالي يعزز المركز المالي لهاته البنوك ويساعدها على النمو والبقاء .
- إدارة العمليات الجبائية في المؤسسات البنكية حتمية قانونية و تسييره لترشيد نفقات البنك ودعم تحمل تكاليف جبائية إضافية الناتجة عن دعم الالتزام .
- بلعب المسير للجباية في البنك دورا هاما من خلال قدرته على التقدير الجيد للضرائب , وهذا نتيجة لتمتعه بالمؤهلات العلمية وبمعرفته بكافة المستجدات الجبائية وعليه ضمان دقة التصريحات الجبائية .
- تعتبر الوظيفة الجبائية احد اهم الوظائف التي يقوم بها البنك وهذا لتجنب الوقوع في المخاطر الجبائية وعليه الحفاظ على كفاءة البنك واستمرار نشاطه .
- البنوك التجارية كباقي المؤسسات الاقتصادية تخضع لجملة من الرسوم المحددة في النظام الضريبي الجزائري , حيث لكل نوع من هذه الضرائب والرسوم وعاء ضريبي يفرض عليها .

التوصيات و الاقتراحات:

على ضوء النتائج السابقة التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم توصيات والاقتراحات التالية:

- ضرورة خلق مصالح خاصة في الجبائية في البنوك التجارية حيث تتثل مهمتها في تقديم معلومات جبائية للبنك بهدف تقليل المخاطر الجبائية .
- على المسير تتبع كافة التصريحات الجبائية والتطورات الحاصلة فيهما يخص القوانين والتشريعات الجبائية وهذا للتكيف مع مختلف التغيرات .
- يجب على البنوك الجزائرية إبداء الاهتمام بالوظيفة الجبائية .
- ضرورة وضع سياسات مالية ومحاسبية وإدارية من قبل الادارة و او المختصين بعملية التسيير الجبائي تأخذ في اعتبارها جميع الامتيازات والقوانين في محاولة لتحقيق أكبر وفر ضريبي ممكن.
- ضرورة متابعة كل الإجراءات التي تساعد في الاستفادة أكثر من المزايا الجبائية | ، وعدم الاغفال عن أي اجراء قد يكلف البنك تكاليف جبائية إضافية باهظة .

أفاق الدراسة :

- دراسة مقارنة للوظيفة الجبائية بين البنوك التجارية الجزائرية
- تأثير الخطر الجبائي على أداء البنوك مع دراسة حالة
- مدى تأثير العمليات الجبائية على المؤسسات التجارية والاقتصادية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
2. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات، جامعة الجزائر، 2005.
3. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
4. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
5. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المصارف بالإسكندرية القاهرة، بدون سنة النشر.
6. فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، عمان، 2003.
7. محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
8. محمد طاقة، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة، الطبعة 04، عمان، 2007.
9. محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2008.
10. محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية العامة، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
11. منصور بن عماره، الضريبة على أرباح الشركات، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر، 2011.
12. عبد الرحمان عطية، الخاسبة المعمقة وفق النظام الخاسبي المالي، ط 1 الجزائر، 2011.
13. بن عمار منصور، الرسم على القيمة المضافة TVA، طبعة 2، دار هومة، الجزائر، 2011.

ثانيا: مذكرات جامعية

14. رحمة نابي: النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي: دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة الجزائر، 2013-2014.
15. شلغوم حنان: أثر الإصلاحات الضريبية في الزائر وإنعكاساتها على المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.
16. عبد الحميد عفيف: فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2014.
17. عجلان العياشي: ترشيد الرقابة الجبائية على قطاع البنوك والمؤسسات المالية، الحكومة أعمالها ونتائجها: دراسة حالة الجزائر، مداخلة في الملتقى الأول حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر 20-21 أكتوبر 2009.
18. قاشي يوسف: فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية: دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس الجزائر، 2008-2009.

19. مبروك بويدي، المعالجة المحاسبية للضرائب والرسوم في المؤسسة الاقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2017.
20. منال دحدوح، جباية العمليات البنكية في الجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي، مذكرة ماستر. تخصص نقدي وبنكي، كلية الاقتصاد، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018-2019.
21. رجراج أحمد: النظام الضريبي الجزائري: تقييم الأداء والتحديات للمرحلة المقبلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

ثالثا: ملتقيات وطنية

22. زين الدين بن لوصيف: دور الجباية المحلية في تنمية البلديات في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، يومي 11-12 ماي 2003.

رابعا: مطبوعات جامعية

23. بوكرة كميلة: مطبوعة في مقياس جباية العمليات المصرفية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر 2018-2019.
24. لوئي نصيرة، ربيع زكرياء، محاضرات في المالية العامة، كلية الحقوق، العلوم السياسية، السنة الثانية، قانون خاص وعام، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2013-2014.
25. الحسن دردوري: دروس العمليات البنكية وتمويل المؤسسات، سنة أولى جامعي، جامعة بسكرة، دون سنة نشر.
26. عبد القادر شلال، محاضرات في جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلم التسيير، جامعة لبويرة، الجزائر، 2016.

خامسا: مجلات علمية

27. أحمد وسان، بلعوز بن علي: الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة لحالة الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد: 09، العدد: 17، جامعة الشلف، الجزائر، 2017.

سادسا: قوانين ومراسيم

28. قانون الرسوم على رقم الأعمال، الجزائر، نشرة 2023
29. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، الجزائر، نشرة 2023

قائمة الملاحق

تاريخ الإستلام	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تصريح بالوجود يكتتبه المكلف بالضريبة المفوض إلى : - الضريبة على أرباح الشركات - الضريبة على الدخل الإجمالي	وزارة المالية المديرية العامة للضرائب مديرية الضرائب لولاية (1)
-----------------------	--	--

سلسلة G رقم 8 (2007) النسخة الرسمية الموزعة

الاسم واللقب أو التسمية : اسم الشهرة التجاري : عنوان المقر الاجتماعي : رقم السجل التجاري : رقم بطاقة الحرفي أو رقم الاعتماد : رتبة الاحصائي : عنوان المؤسسة في الجزائر (الشركات الأجنبية) (2) صفة المصروح : مالك - مستأجر - مدير حر - مدير أجير (4) تاريخ بدء النشاط :	ج. ح. البريد أو التلوي : الهاتف : رتبة الجبلي : رتبة الاحصائي : رتبة الجبلي : رتبة الاحصائي :
--	--

الشكل القانوني للشركة	
(ضع علامة في الملة المناسبة)	
☐ مؤسسة فردية. ☐ شركة مغفلة. ☐ شركة التضامن. ☐ شركة مدنية مهنية. ☐ جمعية بالمشاركة. ☐ شركة ذات مسؤولية محدودة. ☐ شركة المساهمة. ☐ شركة أجنبية : اذكر الشكل القانوني :	☐ شركة تعاونية. ☐ مؤسسة عمومية (شركة). ☐ مؤسسة عمومية. ☐ شركة ذات الإنحصار المخطط. ☐ وحدة اقتصادية محلية (أو لائبة أو بلدية). ☐ أخرى :

طبيعة النشاط الرئيسي : نشاطات ثانوية أخرى : عناوين المؤسسات الثانوية الأخرى : مكان مسك المحاسبة : إسم وعنوان المحاسب :	طبيعة النشاط الرئيسي : نشاطات ثانوية أخرى : عناوين المؤسسات الثانوية الأخرى : مكان مسك المحاسبة : إسم وعنوان المحاسب :
--	--

(1) انظر الملاحق غير الملاحق
(2) بالنسبة للشركات الأجنبية تقدم نسخة طبق الأصل لعدد أو طو الأتفاق أو الترخيص.

يشهد بصحته من طرف المصروح الممضي أسفله الذي يعترف بإبلاغه على التزاماته الجبائية.

ب. في الإمضاء	يجب إتمام هذا التصريح في الأيام التالية (10) الأولى المرتبطة لتاريخ بدء النشاط، لدى مفتشية الضرائب الوحد.
------------------	--

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المصلحة

رقم التعريف الجاني :
رقم المعاد :

الضريبة على الدخل الإجمالي
سنة 20

تصريح بوضع في
مصلحة مقرر نشاطكم
قبل 1 ماي

ختم و تاريخ
المصلحة

I - تعريف المكلف بالضريبة :

اللقب (1) :
الأسماء :
(بين الاسم الثاني)
الجنسية :
رقم بطاقة الإقامة (بالنسبة للأجانب) :
عنوان الإقامة المعتادة :
إلى 1 جانفي 20 :
إلى 1 جانفي 20 :
(في حالة تغيير العنوان خلال السنة)

(2) بالصفة للأسماء المتزوجات بذكر لقب الأسرة

II - الحالة العائلية (إلى 1 جانفي من سنة فرض الضريبة)

أعزب (عزباء) ☐ متزوج (ة) ☐ أرمل (ة) ☐ مطلق (ة) ☐ (ضع علامة X في الخانة الملائمة لذلك)

اللقب المعالي والاسم المعتاد الزوج :
بالصفة للزوجة بذكر لقب الأسرة :
تاريخ ومكان الزواج :
تاريخ ومكان الطلاق :
تاريخ ومكان ميلاد الزوج :
رقم التعريف الجاني للزوج :
عدد الأطفال المكونين :
عدد الأطفال الأحياء :

III - طلب فرض الضريبة المشتركة بين الزوج و الزوجة :

أنا الممضي أسأله :
و كنتا زوجتي المولودة :
نطلب فرض الضريبة المشتركة من أجل حساب الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 20 .

بـ :
إمضاء الزوجين

ملحوظة : فرض الضريبة المشتركة يعزل الجاني في تخفيض 10 ٪ من الدخل الإجمالي الضريبة والمادة 6 2 من قانون رقم 17

نموذج ج رقم 04 (2016)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

رقم التعريف الجبائي :
رقم المادة :

التصريح بالضريبة على أرباح الشركات
(الرسم على النشاط المهني)

تصريح بوضع في
مصلحة مقر نشاطكم
قبل 1 ماي

ختم و تاريخ
المصلحة

أ

التعريف بالمؤسسة :

1) تعيين المؤسسة (الاسم الاجتماعي، الشغل، الجنسية)

2) النشاط الممارس (مع توضيح النشاط الرئيسي) :

رمز النشاط :
رقم الحسابات البنكية أو البريدية :
رقم السجل التجاري :

3) العنوان بالجزائر :

- للمقر الاجتماعي أو الرئيسي للمؤسسة :
في 1 جانفي 20...
الهاتف :
الفاكس :
الموقع الإلكتروني :
في 1 جانفي 20... (في حالة تغير العنوان خلال السنة)
الهاتف :
الفاكس :
الموقع الإلكتروني :

4) عنوان المؤسسات الثانوية : (في حالة عدم كفاية الإطار أرفق جدول مماثل)

تعيين المؤسسة	العنوان	رقم المادة	البلدية	الولاية

5) لقب و اسم و عنوان الممثل القانوني في الجزائر للمؤسسات الغير المقيمة :

الهاتف :
الفاكس :
الموقع الإلكتروني :

مسك المحاسبة

مستخدم أجور بالمؤسسة ☐
مكتب المحاسبة : ☐
العنوان :
رقم التعريف الجبائي

الملحق رقم 4 :

مركز Sage	شعبة Soc	قطاع Ménage	الاسم و اللقب Nom et Prénoms	مدة الاجرة Période de paie	رقم التعاقب N° de contrat	مجموع Créat 11.5
4				Jan 2019	324048005	1

العمل Catégorie Secteur	عدد القاعات Nombre de pavés	تعيين التعاقب Intitulé du poste	N° S.S.
11201	3	01/1	548
Bonif : 3%			

تفاصيل التعاقب Libellé des Rubriques	مخرجات Sorties	مقتطعات Réglements	المجموع Total
SALAIRE DE BASE			38360.00
I.E.P. 14.08 %			5401.00
IND TRANS			1000.00
IND PANIER			89005.00
PR 11-2018 30.00/30j			9590.00
RET ASS SAPS	-0.00	400.00	
RETENUE I.R.G	58549.49	11002.00	
RETENUE S.S	5736.09	4501.89	
TOTAL			

تاريخ الصافي DATE DE VIREMENT	المبلغ الصافي MONTANT À PAYER	46947.30
29/01/2019		

الملحق رقم 5:29°G

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS DIRECTION DES IMPOTS DE CENTRE DES IMPOTS DE		الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE التصريح بالمرتبات والأجور المختلفة المدفوعة خلال سنة Déclaration des traitements et émoluments divers payés pendant l'année الإقتطاعات من المصدر الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي Retenues à la source au titre de l'Impôt sur le Revenu Global (I.R.G.)		Série G n° 29 (ex 2009) المديرية العامة للضرائب مديرية الضرائب مركز الضرائب	
Cadre à remplir par le centre des impôts d Accusé de réception envoyé le		Par M (Nom et prénoms ou raison sociale) (الإسم - اللقب - إسم الشركة) Profession المهنة Adresse de la Direction de l'entreprise actuellement : حاليا au 1^{er} janvier : من 01 جانفي (Nom et prénoms ou raison sociale) (الإسم - اللقب - إسم الشركة)		إطار مخصص لمركز الضرائب للضرائب ب وصل إستلام الإرسال يوم	
MONTANT des salaires bruts versés D.A.		رقم التعريف الجبائي Numéro d'Identification Fiscale أ - قيمة المبالغ المدفوعة إلى صندوق القايض والمتعلقة بالمرتبات والأجور المدفوعة خلال سنة		المبلغ الغام للأجور المدفوعة ج	

A. - Montant des sommes versées à la Caisse de Receveur et se rapportant aux traitements et salaires payés pendant l'année

الملحق رقم 06 : G°50

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
الجزائر - Algérie
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
الوزارة العليا للتعليم والبحث العلمي
Université Sahelienne (US) 0501
جامعة الساحل
قسم العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية
قسم العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية

البريد الإلكتروني: us0501@univ-sahel.dz
البريد الإلكتروني: us0501@univ-sahel.dz

إلى السيد: مدير جامعة الجزائر

الموضوع: طلب تسجيل الحصول على معلومات

في إطار إعداد مذكرة ماستر في الحصول على المعلومات التقنية في الوسط العلمي المهني تطلب من سيادتكم

إمكانية استيفاء الخطة الآتية: اسماءهم:

- اسم والقبيل: السيد: محمد بن عبد الحميد - تاريخ ولادة: 1997/05/28 - رقم التسجيل: 99966021
- اسم والقبيل: السيد: محمد بن عبد الحميد - تاريخ ولادة: 2006/02/11 - رقم التسجيل: 99966023
- اسم والقبيل: السيد: محمد بن عبد الحميد - تاريخ ولادة: 1998/07/28 - رقم التسجيل: 99966093

المختص: محاسبة وتدفيق

مكون المذكرة: معالجة المعلومات المحاسبية - دراسة حالة

الأستاذ المشرف: د. غولادي مصطفى

رئيس القسم

مواظبة المؤسسة المستفيدة

البريد الإلكتروني: us0501@univ-sahel.dz